العلاقات السياسية بين الجمهورية العربية المتحدة ومالطة

١٩٦٤- ١٩٧١م

د. أحمد محمد عبدالمعز محمد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر،

كلية الآداب- جامعة المنيا.

الملخص:

حتمت الأوضاع السياسية والمصالح المشتركة والموقع الاستراتيجي للجمهورية العربية المتحدة "ج.ع.م" ومالطة في البحر المتوسط، بتقاربهما السياسي بين عامي ١٩٦٤- ١٩٧١، وقد بدأ ذلك التقارب حتى قبل إعلان استقلال مالطة عام ١٩٦٤؛ حيث بدأت مراسلات متبادلة بين الجانبين حول إقامة العلاقات الدبلوماسية، كما اعترفت "ج.ع.م" باستقلال مالطة منذ اليوم الأول لاستقلالها، وبدى تمسك حكومتي الدولتين في التبادل الدبلوماسي عام ١٩٦٥؛ على الرغم من أن مالطة كانت في دائرة النفوذ البريطاني -طبقا لمعاهدة الدفاع المتبادلة الموقعة عام ١٩٦٤- كما أن "ج.ع.م" كانت قد قطعت علاقاتها مع بريطانيا في عام ١٩٦٥.

ومما لا شك فيه أن العلاقات السياسية بين الجانبين قد تأثرت بشكل مباشر بنتائج حرب عام ١٩٦٧، حيث أعلنت مالطة التزامها الحياد لعلاقاتها الطيبة بين طرفي الحرب، كما اهتمت بإبلاغ حكومة "ج.ع.م" بمبررات حيادها، ومن جانبها؛ اعتبرت حكومة "ج.ع.م" التزام مالطة للحياد في حد ذاته دليلا على تمسك مالطة بعلاقات طيبة معها.

كما أن رئيس الوزراء المالطي "جورج بورج أوليفير George Borg Olivier"، المعروف بميوله الغربية آنذاك، حاول المساهمة في مقترحات للسلام بين "ج.ع.م" وإسرائيل دون جدوى، كما ساهم التغير السياسي في مالطة بنجاح حكومة حزب العمال المالطي بزعامة "دوم منتوف Dom Mintoff" عام ١٩٧١؛ في الوصول إلى ذروة التقارب السياسي بين الجانبين.

وتستخدم هذه الدراسة مصادر مختلفة لتوضيح جوانب العلاقات السياسية بين "ج.ع.م" ومالطة، وتشمل تلك المصادر؛ وثائق وأرشيفات صحف مصرية ومالطية وبريطانية وأمريكية وإسرائيلية إلى جانب وثائق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مصادر ثانوية أخرى كان لابد من استخدامها لتسليط الضوء على تلك الفترة، التي جاءت بين عامي ١٩٦٤- ١٩٧١، وقد تم اختيار عام ١٩٦٤ لأنه عام حصول مالطة على استقلالها وتولي الحزب الوطني رئاسة حكومتها، أما اختيار عام ١٩٧١ فقد جاء لتولي حكومة حزب العمال في مالطة، وتولي الرئيس أنور السادات رئاسة ج.ع.م وبداية تقارب أكبر مع دول البحر المتوسط.

الكلمات المفتاحية:

العلاقات السياسية، الجمهورية العربية المتحدة، مالطة، جمال عبدالناصر، جورج بورج

Political relations between the United Arab Republic and Malta, 1964-1971

Dr. Ahmed Mohamed Abd El-Moez Mohamed

Lecturer of Modern and Contemporary History, Faculty of Arts, Minia University.

André P. DeBattista

Assistant Lecturer, Institute for European Studies, University of Malta.

Abstract:

The rapprochement between the United Arab Republic and Malta between 1964 and 1971 was dictated by the political situation and strategic concerns in the Mediterranean. That rapprochement began before Malta was granted its independence in 1964 since considerable contacts and exchanges took place between political groups in the two countries. Following the granting of sovereignty, the two sides began exchanging official correspondence on the establishment of diplomatic relations. The U.A.R. was one of the first countries to recognise the independence of Malta and the governments of the two countries appeared to have strengthened diplomatic exchanges by 1965. This took place at a time when Malta was within Britain's direct sphere of influence following 164 years of colonial rule and the signing of the Treaty for Mutual Defence and Assistance (1964) while the U.A.R. had severed its relations with Britain.

There is no doubt that the political relations between the two sides were further affected as a result of the 1967 War where Malta directly declared its commitment to neutrality due to its good relations between the two warring parties. The Government of Malta took great care in informing the government of the UAR of the justifications for its neutrality; while the Government of the UAR considered 'Malta's commitment to neutrality as evidence of 'Malta's commitment to fostering good relations.

Maltese Prime Minister, "George Borg Olivier", known to be pro-Western in his outlook" tried to contribute to a peace proposal between the UAR and Israel to no avail. A change in government in Malta in 1971, following the victory of the Malta Labour Party led by Dom Mintoff, resulted in the deepening of relations between the two sides.""

This research paper uses various sources to clarify various aspects of the U.A.R. – Malta relations. Sources include Egyptian, Maltese, British, American, and Israeli archival documents and newspapers together with United Nations documents, U.A.R.in addition to other secondary sources which serve to shed light on this period.

Keywords:

Political Relations, United Arab Republic, Malta, Nasser, George Borg

مقدمة:

بدأت إرهاصات العلاقات السياسية بين مصر –الجمهورية العربية المتحدة "ج.ع.م"[١]– ومالطة[٢] قبيل استقلال الجزيرة، عندما قام الرئيس جمال عبدالناصر[٣] بتأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦، وما نتج ذلك من أزمة العدوان الثلاثي؛ وقد لعبت مالطة آنذاك دورًا مهمًا كقاعدة عسكرية بريطانية[٤]، حيث تم جمع أكثر من ١٠٠ سفينة حربية لنقل القوات الأنجلو–فرنسية من ساحل مالطة لاحتلال القناة، كما هاجمت الطائرات الحربية المتمركزة في مالطة المطارات المصرية[٥].

إلا أن رئيس الوزراء "دوم منتوف Mr. Dom Mintoff"[٦]، وهو زعيم حزب العمال المالطيMalta Labour Party، أمر بإغلاق سواحل مالطة، وقطع بث الإذاعة فيها، رافضًا تأييد الحاكم العام البريطاني لمالطة[٧] للعدوان الثلاثي، بل ورفض "منتوف" بث بيان الحاكم العام عبر إذاعة مالطة، وهو ما مثل تحد كبير للسلطة البريطانية المستعمرة، فبعد أن بثت الإذاعة إشعارًا إلى الصيادين بأن عليهم الابتعاد عن الموانئ بسبب العمليات العسكرية، ولاستقبال الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من مصر، اعترض "منتوف" وأمر ببث بيانًا مضادًا أخبر فيه الشعب المالطي بتجاهل أوامر الحاكم العام، وحمل "منتوف" مجلس الوزراء المالطي المسئولية كاملة عن ما يمكن أن يحدث جراء جر مالطة إلى أزمة السويس، محذرًا الحكومة البريطانية بأنها يمكن أن "تفقد رأسها في تلك الأزمة، وأنه يجب عليها استشارة مالطة" قبل الزج بها في حرب السويس، إلا أن بريطانيا أجبرت الحكومة المالطية في النهاية على قبول استخدام موانئها كمحطة في نقل التجهيزات البريطانية[٨].

ولقد ساهم فشل العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وتمتع مصر بالسيادة على جميع أراضيها، بما في ذلك منطقة القناة، في أن رأى الشعب المالطي أن الوضع الاستعماري لبلادهم يشكل بعدًا عن الحركة التحررية المحيطة ببلاده، والتي أكدت أن النظم الاستعمارية في جميع أنحاء العالم في طريقها إلى الزوال[٩].

وقد ارتبطت مصر بعلاقة ودية مع حزب العمال المالطي الذي نادى بسياسة عدم الانحياز، واعترض على تقديم تسهيلات بالجزيرة لرعايا بريطانيا العائدين من مصر، وقد كان هو الحزب الحاكم حتى عام ١٩٥٨ حينما أعلن استقالته، وجاء في أعقابه الحزب الوطني المالطي ليحكم الجزيرة حتى استقلالها، بتأييد ومعاونة كل من، الكنيسة المالطية[١٠] –

لمعارضة "منتوف" لامتيازاتها آنذاك[١١]– وبريطانيا، لاسيما وأن الحزب الوطني كان مؤيدًا للدستور المقترح الذي يبقى التواجد العسكري البريطاني في الجزيرة، ورفض إجراء انتخابات جديدة تشكل حكومة مالطة بعد الاستقلال[١٢].

•موقف الجمهورية العربية المتحدة من استقلال مالطة ١٩٦٤:

حددت وزارة خارجية "ج.ع.م" العوامل المؤثرة في سياستها تجاه مالطة في محورين: الأول وهو أهمية الوجود العربي بمالطة بعد استقلالها، وأهمية احتفاظها بعلاقات طيبة مع حكومتها، وإن كانت مع الحزب الوطني، نظرًا لموقع مالطة الجغرافي الملاصق للدول العربية، ووجود قواعد أجنبية بها تستمر لعشر سنوات بعد استقلالها –وفقا لاتفاقية الدفاع مع بريطانيا الموقعة في ٢١ سبتمبر ١٩٦٤[١٣]– يمكن استخدامها ضد "ج.ع.م"، مع العمل على مساندة تصفية ذلك الوجود العسكري البريطاني في مالطة.

أما المحور الثاني فقد دار حول أهمية الموقف التحرري لحزب العمال المالطي، ومقاومته لنفوذ حكومة الحزب الوطني، مع تكرار مطالبة حزب العمال للمساعدة المصرية خلال زيارتي زعيم الحزب "دوم منتوف" للقاهرة، الأولى عام ١٩٦١، والثانية في أبريل ١٩٦٤ قبيل استقلال الجزيرة، مما جعل من الضروري عدم التخلي عن دعمه ولو بشكل حذر[١٤]، وقد أغضب بريطانيا سعي "منتوف" لضم مالطة لمؤتمرات الشعوب الأفرو–أسيوية[١٥]، كما رأت أن نجاح "منتوف" كان يعني تشكيل أول حكومة مستقلة في البلاد، وبالتالي انتقال مالطة من التبعية لبريطانيا إلى الوقوف بجانب "ج.ع.م" وشعوب عدم الانحياز[١٦].

وقد كانت زيارة "منتوف" للقاهرة في أبريل عام ١٩٦٤ شديدة الأهمية في التقارب بين "ج.ع.م" وحزب العمال المالطي؛ ففي الخامس من أبريل غادر "منتوف" والسكرتير الدولي لحزب العمال المالطي فجأة إلى روما، وبعدها إلى القاهرة بناء على دعوة شخصية من الرئيس عبدالناصر، وجاء ذلك ردًا على طلب قدمه "منتوف" للقاء الرئيس عبدالناصر في يناير ١٩٦٤، وقد أفادت الأنباء بأن منتوف وعبدالناصر سيناقشان "استقلال مالطة والقاعدة العسكرية".

وقد استمرت زيارة "منتوف" للقاهرة أربعة أيام، وأوضح أنه كان في القاهرة ليبحث مع المسؤولين سُبل تعزيز العلاقات الودية بين البلدين، والنقاش حول المشاكل التي تواجه مالطة، كما أكد أنه يدعو إلى تصفية القواعد الإمبريالية التي كانت تهدد الدول العربية المجاورة، وقد

كانت أحد أسباب الزيارة؛ الاعتقاد في مالطة بأن استمرارية الوجود الغربي في ليبيا قد أصبح محل شك، مما أعطي أهمية إضافية لمالطة كقاعدة للغرب.

وخلال الزيارة وعد الرئيس عبدالناصر بمساعدة حزب العمال المالطي ماليًا –كما ادعى البعض أن "منتوف" وُعد بمساعدة عسكرية أيضا[١٧]– وقد لحق بمنتوف وزميله عضو ثالث من حزب العمال، ليشترك مع الوفد المالطي في القاهرة واستمر في الفترة من ١٧ أبريل إلى ١٤ مايو ١٩٦٤، حيث أنه كان محررًا لجريدة The Struggle الناطقة باسم حزب العمال، وكان يساهم في بث سياسة الحزب عبر إذاعة القاهرة، في بث موجه لمالطة وباللغة المالطية، بالتزامن مع اجراءات الاستفتاء حول استقلال مالطة[١٨]، وقد استمر ذلك البث نصف ساعة يوميًا، بداية من ١٩ أبريل وحتى ٥ مايو ١٩٦٤، وقد تضمنت عمليات البث تسجيلات قام بها "منتوف" وزملائه في حزب العمال[١٩].

وقد تحدد يوم ٢١ سبتمبر ١٩٦٤ موعدًا لإعلان استقلال مالطة، مع التزام بريطانيا بتقديم مساعدات مالية لها طالما بقيت تخضع للتاج البريطاني، وقد حاولت بريطانيا أن تظهر أمام الرأي العام الدولي بأنها الدولة التي لا تمانع منح مستعمراتها استقلالها، وأن تكون مالطة الدليل على ذلك[٢٠]، وتركز النقاش حول الشكل الذي ستكون عليه مالطة المستقلة، حيث أعطت معاهدة الدفاع في عام ١٩٦٤ لبريطانيا الحق في الاحتفاظ بحامية عسكرية في قاعد مالطة لمدة عشر سنوات بدعوى الدفاع المشترك، وفي المقابل ألزمت الاتفاقية بريطانيا بمنح قروض ومنح متواضعة لمالطة، وهو ما قبلته حكومة الحزب الوطني[٢١].

إلا أن "منتوف" وحزبه رفضا الاتفاقية، واعتبرا أن مالطة "تعرضت للخيانة" في تلك الاتفاقية التي أبقت البلاد في حالة من التبعية[٢٢]، كما اعتبر استقلال مالطة استقلالًا زائفًا، وأن التواجد العسكري البريطاني، وتواجد قوات حلف شمال الأطلنطي (الناتو NATO) في مالطة[٢٣] تهديدًا لها لا ضمانًا لأمنها، ولأن ذلك التواجد العسكري يعرقلها عن إقامة علاقات ودية مع جيرانها العرب، ورأى أيضًا أن مالطة قدمت لأمن بريطانيا والغرب أكثر مما قدموا لها من مساعدات، لأنها لم يكن لديها ما تخشاه من خصوم الغرب، مثل دول الجوار العربية، وأن مالطة المستقلة يجب أن تقلق فقط من وجود قوات أجنبية في أراضيها، وتجعل من مالطة عامل مهدد في نظر جيرانها العرب[٢٤].

وعلى أية حال فقد قاطع "منتوف" احتفالات الاستقلال، وقام بحملة دعائية معادية للبريطانيين[٢٥]، وكان يفضل الاستمرار في السير في طريق حركة عدم الانحياز التي كان "عبدالناصر" أحد أهم زعمائها، وأن تتحول مالطة إلى جسر ثقافي وتجاري يربط الدول العربية بالقارة الأوروبية، لا أن تنحاز للغرب[٢٦].

وبالتزامن مع استقلال مالطة؛ قام أحد رجال الأعمال المالطيين ويدعى "كوردينا بورج Cordina Borg" –وكان لديه توكيل للملاحة والطيران، وهو رئيس شركة Cordina Steamship and Airline Co. Ltd[٢٧]–؛ بتقديم عدة طلبات لوزارة خارجية "ج.ع.م" طوال عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤[٢٨]، لتعيينه قنصلًا فخريًا[٢٩] في مالطة لرعاية مصالح "ج.ع.م"، وحتى يقوم بتمثيلها في احتفالات استقلال مالطة[٣٠]، وقد كان حتى استقلال مالطة مندوبًا لشركة الطيران العربية المتحدة، وتم الاستغناء عن خدماته بسبب ضعف حركة الطيران بين البلدين[٣١].

ولم يكن اقتراح رجل الأعمال المالطي بعيدًا عن تفكير "ج.ع.م"، ففي نهاية أغسطس ١٩٦٤، بدأت وزارة الخارجية في البحث بشكل مكثف حول إمكانية اقامة تمثيل دبلوماسي أو قنصلي، مقيم أو غير مقيم مع مالطة[٣٢]، إلا أن وزارة الخارجية رأت ضرورة الانتظار في مسألة إقامة العلاقات الرسمية، وأرجعت ذلك لعدة أسباب:

١- أن مالطة لم تحصل على استقلالها الحقيقي[٣٣].

٢- عدم قناعة "ج.ع.م" بضرورة وجود تمثيل قنصلي في مالطة لعدم وجود رعايا لها في الجزيرة في ذلك الوقت[٣٤].

٣- مصالح "ج.ع.م" الاقتصادية في مالطة كانت في حكم المعدومة حتى عام ١٩٦٤؛ حيث بلغت صادراتها إلى مالطة في عام ١٩٦١م (٢٧٦١ جنيها)، وارداتها (١٨٣ جنيها فقط)[٣٥].

٤- توجيه رئاسة الوزراء بعدم التوسع في انشاء القناصل الفخريين، واتجاه وزارة الخارجية أيضا لتخفيض نفقاتها من العملات الأجنبية[٣٦].

٥- عدم استقرار الأوضاع السياسية في مالطة؛ لنزاع حزب العمال المالطي مع الحزب الوطني الحاكم حول التواجد العسكري البريطاني[٣٧].

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أهمية حذر "ج.ع.م" مع الحكومة المالطية، خاصةً أن زعيم حزب العمال المعارض "دوم منتوف" طلب في سبتمبر من عام ١٩٦٤ السماح له بزيارة جديدة للقاهرة لحضور قمة دول عدم الانحياز في أكتوبر ١٩٦٤، ومقابلة الرئيس "عبدالناصر"، وهو ما تمت الموافقة عليه(٣٨)، بالتزامن مع دعوة حكومة مالطة عن طريق سفارتها في لندن للجمهورية العربية للاشتراك في احتفالات استقلالها ابتداءً من ١٩ إلى ٢٣ سبتمبر ١٩٦٤، وقد استقرت "ج.ع.م" على الاعتراف باستقلال مالطة مع تأجيل تبادل التمثيل الدبلوماسي مع حكومة الحزب الوطني المالطي؛ خشية فقدها لروابطها الجيدة مع حزب العمال(٣٩).

وطبقًا لرؤية "ج.ع.م" للوضع السياسي غير المستقر في مالطة قررت عدم حضور احتفالات استقلالها في سبتمبر ١٩٦٤(٤٠)، مع أنه في يوم الاحتفال باستقلال مالطة في ٢١ سبتمبر ١٩٦٤؛ ظهرت ملصقات تحمل اسم الرئيس عبدالناصر، ما أوضح مقدار المكانة التي حظي بها رئيس "ج.ع.م" في نفوس الشعب المالطي(٤١).

وهنا يمكن إرجاع تردد "ج.ع.م" في مسألة التقارب مع مالطة إلى سببين: الأول؛ ما تردد عن موافقة مالطة على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل، مع وجود القاعدة العسكرية البريطانية المهمة لإسرائيل(٤٢)، والثاني؛ أن مالطة أرسلت دعوة لإسرائيل لحضور احتفالات الاستقلال أيضًا، وقد سارعت إسرائيل بإرسال وزير الشئون الاجتماعية الإسرائيلي "يوسف بورغ" لحضور الاحتفالات، وقد استقبله رئيس وزراء مالطة "جورج بورج أوليفير Dr. George Borg Olivier(٤٣)" ورئيس أساقفة كنيستها ذات النفوذ "ميشيل جونزي Michael Gonzi " وكان أحد زعماء مالطة البارزين، وقد رأت إسرائيل أن تقاربها مع مالطة ذات الموقع الاستراتيجي في البحر المتوسط(٤٤)؛ سيكون له أثره في تدعيم مركزها –أي إسرائيل– في المنطقة(٤٥)، حيث كان من الواضح أن إسرائيل هي من كانت تحاول جذب مالطة لجانبها، وليس العكس، إذ رحبت بطلب مالطة للانضمام لعضوية الأمم المتحدة في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٤(٤٦)، ودعتها بانتهاج ما أسمته "سياسة معتدلة" كونها إحدى دول البحر المتوسط(٤٧).

وقد اعتبرت التايمز المالطية –Times of Malta– أن تبني "ج.ع.م" وبعض الدول العربية الأخرى سياسات معادية لأي شخص صديق لإسرائيل، ليس أمرًا منطقيًا في

الشؤون الدولية، بل وتمادت في ادعائها بأن تلك الدول تعمل ضد السلام(٤٨)، في حين أن "ج.ع.م" لم تتردد في علاقاتها مع حكومة الحزب الوطني المالطي فقط، بل تجنب الرئيس "عبدالناصر" حدوث أي لقاء بينه وبين "منتوف" في زيارة له للقاهرة في نهاية عام ١٩٦٤، بعد أن كانت زيارته للقاهرة قائمة على ذلك اللقاء، ولم يلتق زعيم حزب العمال في تلك الزيارة سوى مستشار الرئيس للشئون السياسية "حسين ذو الفقار صبري"، ما جعله يبدي استياؤه لعدم تمكنه من مقابلة الرئيس(٤٩)، فكما اتضح أن "ج.ع.م" على الرغم من رغبتها الحفاظ على علاقة طيبة مع حزب العمال؛ إلا أنها تجنبت إثارة الحزب الوطني الحاكم، حيث تركت الحكومة المصرية الباب موارباً في علاقاتها مع جميع القوى السياسية في مالطة.

وقد يبدو تأخر تبادل التمثيل الدبلوماسي بين "ج.ع.م" ومالطة أمراً طبيعياً، حيث أن مالطة كانت لا تزال تحاول إرساء قواعد سياستها الخارجية في عامها الأول بعد الاستقلال من خلال تواجدها في المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، وفي نفس الوقت وجد المسؤولون المالطيون أنفسهم جزءاً مما يحدث على جانبي البحر المتوسط، وأن استقرار المنطقة من جهة العالم العربي وإسرائيل في مصلحتهم(٥٠).

تبادل التمثيل الدبلوماسي وأثره على العلاقات السياسية بين البلدين ١٩٦٥- ١٩٦٧:

بعد نهاية العام الأول لمالطة المستقلة، اتفقت مع "ج.ع.م" على تبادل التمثيل الدبلوماسي، على أن يتم إعلان ذلك في ٤ نوفمبر ١٩٦٥، وأن ينص إعلان إنشاء العلاقات الدبلوماسية على: *"رغبة في تعزيز العلاقات الودية القائمة بين الجمهورية العربية المتحدة ومالطة؛ قررت الدولتان اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفارة"*(٥١)، وأن يكون سفير "ج.ع.م" في روما سفيراً غير مقيم لدى مالطة(٥٢).

وعلى وجه السرعة، صدر قرار رئيس "ج.ع.م" في ١٧ نوفمبر ١٩٦٥ بالموافقة على انشاء سفارة في مالطة(٥٣)، وعلى الرغم من ذلك أرسل المندوب السامي لمالطة في لندن إلى وزارة خارجية "ج.ع.م" يعلمها أن تعيين سفير مالطي في القاهرة يتطلب بعض الوقت نظراً لالتزامات مالطة بإنشاء بعثاتها في الخارج آنذاك(٥٤)، كما أن إسرائيل أعلنت من جانبها في ديسمبر ١٩٦٥، اتفاقها على إقامة علاقات دبلوماسية مع مالطة، على أن يكون سفير إسرائيل في روما سفيراً غير مقيم لدى مالطة، أسوة بما أقدمت عليه "ج.ع.م"(٥٥).

وانطلاقا من هذا اتجهت وزارة خارجية "ج.ع.م" على الإسراع في تبادل التمثيل الدبلوماسي مع مالطة، حيث جرت عدة مناقشات في يناير ١٩٦٦ بوزارة الخارجية للإسراع في طلب استصدار أوراق اعتماد السفير من رئاسة "ج.ع.م"، ومما زاد الأمر تشابكا أن "ج.ع.م" قامت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المتحدة في ١٩٦٥ –تنفيذًا لقرار منظمة الوحدة الأفريقية بقطع العلاقات بين أعضائها وبين المملكة المتحدة، لموافقة الأخيرة على استقلال روديسيا الجنوبية من جانب واحد، الأمر الذي مكن الأقلية الأوروبية من السيطرة على مقاليد الحكم–، لكن الدبلوماسية المصرية أكدت أن قطع العلاقات مع المملكة المتحدة لن يكون له تأثير على تقديم أوراق اعتماد السفير لدى مالطة؛ لأن أوراق الاعتماد ستقدم إلى ملكة المملكة المتحدة بصفتها رئيسة الكومنولث(٥٦)، مما أعطى دليلًا إضافيًا بأن "ج.ع.م" عازمة على عدم التراجع عن التبادل الدبلوماسي مع مالطة هذه المرة.

كما قام سفير "ج.ع.م" في روما "أحمد نجيب هاشم" أيضًا باستعجال وزارة خارجيته في ٢٠ فبراير ١٩٦٦ لإرسال أوراق اعتماده كسفير غير مقيم في مالطة(٥٧)، وبعد أن حصل الحزب الوطني الحاكم في مالطة في الانتخابات التي أجريت في مارس ١٩٦٦ على ٢٨ مقعدًا من ٥٠ مقعدًا في مجلس النواب، وحصل حزب العمال المعارض على ٢٢ مقعدًا(٥٨)، وتأكد استمرارية الحزب الوطني في حكم الجزيرة سارت مسألة التبادل الدبلوماسي مع حكومة الحزب الوطني أمرًا لا مفر منه.

وقد طالب بعض المسئولون المالطيون من "ج.ع.م" أن تعجل بتقديم أوراق اعتماد سفيرها في مالطة قبل اعتماد السفير الإسرائيلي، إلا أن السفير الإسرائيلي قدم أوراق اعتماده في ٢٢ مايو ١٩٦٦، أما سفير "ج.ع.م" فقد قدم أوراق اعتماده يوم ١٤ يونيه ١٩٦٦، وقد نصح السفير "نجيب هاشم" وزارة خارجيته بالاكتفاء بوجود مقرًا لسفارة عربية واحده فقط في "فاليتا" عاصمة مالطة، وهو مقر السفارة الليبية–للعلاقات الليبية المالطية الوطيدة–، دون الحاجة لإنشاء مقر آخر لسفارة "ج.ع.م"، والاكتفاء بإدارة العلاقات مع مالطة من مقر سفارة "ج.ع.م" في روما، وقد قدم السفير أوراق اعتماده للسيد "موريس دورمان Sir Maurice Dorman(٥٩)" الحاكم العام البريطاني لمالطة(٦٠).

وكان خطاب الاعتماد موجهًا من الرئيس جمال عبدالناصر رئيس "ج.م.ع" إلى "جلالة الملكة إليزابيث ملكة مالطة والأراضي الأخرى"–وذلك بهدف التقليل من مكانة المملكة

المتحدة–، وقد طلب السفير تصحيح القرار الوزاري رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ٢٢ مارس ١٩٦٦ حيث نص فيه بالخطأ على تعيينه سفيرا فوق العادة مفوضا لدى "جمهورية مالطة" مطالبًا بحذف كلمة جمهورية، حيث اختارت مالطة أن تبقى عضوا في الكومنولث البريطاني، وأن يكون رئيسها الدستوري هو من يحمل التاج البريطاني.

وقد التقى سفير "ج.ع.م" بأسقف مالطة ذو النفوذ الواسع في الجزيرة، ورئيس وزرائها –وفي نفس الوقت وزير خارجيتها– وسكرتير عام وزارة الشئون الخارجية والكومنولث المالطية، وقد تبادل الجانبان عبارات ودية عن الارتياح بقيام علاقات دبلوماسية، والأمل في تدعيم الروابط الاقتصادية والسياحية بين البلدين، وكان المسئولون في مالطة يكررون الإشارة إلى رغبتهم إلى أن تكون مالطة "صديقة للجميع" ولاسيما تلك الدول التي تشاركها موقعها في البحر المتوسط، وأن موقع مالطة في وسط ذلك البحر فيه الدلالة الكافية على اتجاههم هذا، ورغبتهم في أن تكون مالطة –مع صغر مساحتها– قنطرة صديقة بين كل دول الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط وشاطئه الشمالي(٦١).

وفي أثناء زيارة سفير "ج.ع.م" لمالطة جاءه الكثير من المالطيين الذين سبق لهم الإقامة في مصر(٦٢) لتحيته وإبداء مشاعرهم الطيبة له، وأبدى عدد منهم رغبة في إنشاء "جماعة صداقة مالطية مصرية"، لكن السفير طلب من وزارة خارجيته الحذر من السير في طريق هؤلاء الأشخاص لعدم معرفة حقيقتهم من جهة، ومن جهة أخرى لم تكن هناك جالية مصرية في مالطة، ومما زاد من قلق السفير أن وزارة خارجيته كانت قد تلقت خطابًا من شخص مالطي يدعى "ألبرتو ميتزي Mezzi"، يخبرها فيه أنه قد تكونت في مالطة "جمعية صداقة مصرية مالطية" تعمل على تشجيع السياحة بين البلدين، وطلب موافاته بصحف مصرية باللغة العربية في يناير ١٩٦٦، وقد أحالت الوزارة الطلب إلى السفير، وطلبت منه الاستعلام عن ذلك الشخص، وقد تبين من التحريات أن "ألبرتو ميتزي" من الأفراد الذين ينتهزون الفرص للتلاعب والنصب، وقام بخداع السفير الليبي هناك أيضًا، ولذلك أوصى السفير بعدم الرد عليه(٦٣).

كما جاء للسفير أثناء زيارته لمالطة مالطي آخر يدعى "أزو باردي Azzo Pardi"، وقد عرف عن نفسه بأنه "وكيل تجاري"، وتحدث عن رغبته في إنشاء جماعة صداقة مالطية مصرية، ولكن بعد أن تحرى عنه السفير وجد أنه شيوعي، وبناء عليه أوصى بعدم قبول

عرضه، وفي نهاية تقرير السفير عن زيارته لمالطة، أوضح اعجابه باللغة المالطية، كدليل على ترابط الجزيرة مع العالم العربي(٦٤)، وطلب من وزارة خارجيته الموافقة على أن يخطر الخارجية المالطية بأن تضع على قائمتها الدبلوماسية اسم السيد "محمد الطاهر شاش" مستشارًا للسفارة، والسيد "محمد عبدالمقصود حسنين" أمينًا للمحفوظات؛ لاحتمال أن تستلزم الظروف أحيانا تواجد أيًا منهم في الجزيرة(٦٥).

وتعزيزًا لهذا التقارب السياسي، سعت مالطة لتقارب اقتصادي(٦٦) مع "ج.ع.م"؛ فأرسلت في ٢٨ مايو ١٩٦٦ دعوتها للجمهورية العربية للمشاركة في "معرض مالطة الدولي" بمدينة "ناكسار Naxxar" الذي كان مقررًا افتتاحه في الفترة من ١ إلى ١٥ يوليو عام ١٩٦٧، وقد أجلت وزارة خارجية "ج.ع.م" بحث الدعوة حتى انتهى السفير نجيب هاشم من تقديم أوراق اعتماده لدى الحكومة المالطية في ١٤ يونيه ١٩٦٦، ثم أبدت خارجية "ج.ع.م" قبولها للدعوة، وأرجعت ذلك إلى أن اشتراكها في ذلك المعرض بحيث يكون وسيلة لتوثيق الروابط بين البلدين في غياب التمثيل الدبلوماسي المقيم(٦٧).

وتأكيدًا لرغبة الجانبين في توثيق علاقاتهما السياسية الودية؛ بعث الحاكم العام لمالطة "موريس دورمان" برقية تهنئة للرئيس "عبد الناصر"، في ٢٣ يوليو ١٩٦٦ بمناسبة ذكرى ثورة يوليو، وقد قال فيها: *"نيابة عن حكومة وشعب مالطة، أتقدم إلى سعادتكم بأحر التهاني بمناسبة اليوم الوطني للجمهورية العربية المتحدة، وإنني أتطلع إلى استمرار تعزيز العلاقات الودية بين بلدينا "*(٦٨).

وقد اقترح سفير "ج.ع.م" في مالطة على حكومته في سبتمبر ١٩٦٦ –قبيل احتفالات عيد الاستقلال الثالث لمالطة– أن تبعث دعوة لحكومة مالطة لإيفاد وفد يمثل الحكومة ورجال الأعمال والبرلمان وجامعة مالطة لزيارة "ج.ع.م"؛ وذلك بغية التعرف على نواحي النهضة المصرية، ولعقد اتفاقات اقتصادية وثقافية وسياحية بين البلدين(٦٩)، ورأى السفير أيضًا أن تشجيع مالطة لتوثيق علاقاتها مع ليبيا سيكون أمرًا مساعدًا في تقارب "ج.ع.م" مع مالطة(٧٠)، لما كانت تواجهه "ج.ع.م" من نشاط إسرائيلي مكثف في مالطة(٧١)، وصل في بعض الأحيان إلى منافسة النشاط البريطاني نفسه هناك(٧٢).

ومن جهة أخرى أرسل بالفعل "بورج أوليفير" رئيس وزراء مالطة دعوة لسفير "ج.ع.م" لحضور احتفالات عيد استقلال مالطة الثالث، على أن يلتقي الحاكم العام لمالطة أثناء

زيارته، إلا أن السفير أبلغ وزارة خارجيته؛ أنه سوف يكون -بالتزامن مع الاحتفالات- في اجازة رسمية من ١ سبتمبر إلى ٣١ أكتوبر ١٩٦٦؛ واقترح أن ينوب عنه القائم بالأعمال بالنيابة "محمد الطاهر شاش"، وقد تمت الموافقة على اقتراحه(٧٣)، وبالفعل حضر القائم بالأعمال احتفالات استقلال مالطة في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ سبتمبر ١٩٦٦، وقد أبدى له عدد من المسؤولين في الحكومة المالطية اهتمامهم بنمو العلاقات بين الدولتين(٧٤).

وجدير بالذكر أن علم إسرائيل قد وضع عند وصول السفير الإسرائيلي -بعد وصول "الطاهر شاش" بيوم واحد- بجانب علم "ج.ع.م"، ما دفع "الطاهر شاش" إلى أن يطلب تغيير هذا الوضع، وبالفعل تمت الاستجابة ونقل علم إسرائيل بعيدا عن علم "ج.ع.م"، وقد كان عدد البعثات الدبلوماسية في مالطة محدودًا على الرغم من مرور عامين على الاستقلال، وهي بعثات: "ج.ع.م"، إسرائيل، ليبيا، إيطاليا، بريطانيا، فرنسا، المانيا الغربية، اليابان، هولندا، بلجيكا، كندا، الهند والفاتيكان، وقد قدم المسئول المصري -القائم بالأعمال- التهنئة بالاستقلال لرئيس الوزراء والحاكم العام لمالطة فور حضوره حفل الاستقبال الذي أقامه كل منهما، وتبادل معهما عبارات ودية أعربوا خلالها عن الأمل في توثيق العلاقات بين البلدين(٧٥).

كما قام "الطاهر شاش" في زيارته بلقاءات مجاملة مع مدير المراسم بوزارة الشئون الخارجية والكومنولث المالطية، وبالقائم بأعمال السفارة الليبية بالنيابة في مالطة، وكذلك التقى برئيس مجلس النواب المالطي "ألفريد بونيني Alfred Bonnioi" -وكان قد سافر إلى القاهرة في يوليو ١٩٦٦ والتقى رئيس مجلس الأمة "أنور السادات"(٧٦)، وقد عبر عن امتنانه العميق من الحفاوة التي لقيها في القاهرة آنذاك-، والتقى "الطاهر شاش" أيضًا عضو البرلمان المالطي "أوجو بونيني Ugo Bonnioi" الذي تساءل حول إمكان إعارة أستاذ للغة العربية إلى جامعة مالطة، وقد أظهر جميع المسئولون المالطيين خلال الزيارة اهتمامهم بنمو العلاقات مع "ج.ع.م"، وأملهم في زيادة روابط البلدين بصفة خاصة، وبين مالطة والدول العربية بصفة عامة(٧٧).

وقد التقى القائم بالأعمال خلال الزيارة أيضا السيد "كورديا بورج Cordina Borg" الذي كان قد طلب أكثر من مرة أن يكون قنصلًا فخريًا للجمهورية العربية في مالطة، وقد طلب من السيد "الطاهر شاش" أن يعاد النظر من جديد في تسيير خط للطيران بين القاهرة

وفاليتا، كما كان قبل استقلال مالطة، مؤكدًا أهمية تبادل حركة النقل الجوي بين البلدين(٧٨)، وبالفعل بدأت الإدارة العامة للتنسيق والمتابعة بوزارة خارجية "ج.ع.م" في دراسة مدى استجابة خطوط مواصلاتها الجوية والبحرية لنقل السائحين والمهاجرين بين مالطة و "ج.ع.م"، وبين مالطة واليونان سنويًا(٧٩).

ومع حلول عام ١٩٦٧ حدث تغييرًا هام في استراتيجية الوجود البريطاني في مالطة؛ حيث بدأت بريطانيا في الإعداد لتخفيض قواتها العسكرية هناك تخفيفًا للنفقات(٨٠)، وهو ما رأت فيه حكومة "ج.ع.م" فرصة مناسبة لبحث إمكانيات التعاون وتوثيق العلاقات بين "ج.ع.م" ومالطة(٨١)، وقد رأى البعض داخل مجلس العموم البريطاني بالفعل أن الانسحاب سيترك مالطة للسوفييت و"ج.ع.م"(٨٢)، وقد كانت الحكومة البريطانية نفسها تخشى من سقوط حكومة الحزب الوطني في حال انسحاب قواتها، أو أن يستعين دوم منتوف في حال وصوله للسلطة بقوات من "ج.ع.م"(٨٣)، لكن المخطط البريطاني أغضب رئيس الوزراء المالطي، وقام بدعوة بريطانيا إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للتوقف عن الاستفادة من الحقوق والتسهيلات في دولته(٨٤)، كما أن "بورج أوليفير" أعلن أنه يرحب بالمساعدات غير الغربية، كما أعلن "دوم منتوف" أنه يستطيع أن يحصل على مساعدة اقتصادية من دول غير غربية مثل "ج.ع.م"، إلا أن الوثائق الأمريكية استبعدت أن يكون لدى القاهرة استعداد لتحمل أعباء تزويد مالطة بمساعدة اقتصادية كبيرة(٨٥).

كما دعم رغبة "ج.ع.م" في التقارب مع مالطة ما لمسه عدد من مواطنيها الذين زاروا مالطة في فبراير عام ١٩٦٧ من امكانيات للعمل المشترك بين البلدين، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي؛ خاصة وأن نشاط الدول العربية كان محدودًا هناك، وقد لوحظ أن شعب مالطة الذي خضع طويلًا للسيطرة البريطانية لا يقف على ماهية العلاقة بين الدول العربية وإسرائيل، وإن أظهر استعداده لتقبل حقيقة تلك العلاقة، مع ملاحظة أن الروابط التاريخية تدعم ذلك التوجه، لدرجة أن لغة الجزيرة تقترب إلى حد كبير من اللهجة المصرية للغة العربية، وقد رأت سفارة "ج.ع.م" في ليبيا، بناءً على ما سبق، ضرورة النظر في وجود تمثيل مقيم في مالطة، ولو على المستوى القنصلي، بدلًا من استمرار تولي سفارة روما مسئولية التمثيل الدبلوماسي في مالطة(٨٦).

وقد رأى السكرتير الثاني بسفارة "ج.ع.م" في روما في مايو ١٩٦٧، أن هناك بعض القصور في العلاقات غير السياسية بين "ج.ع.م" ومالطة، وقد أوصى بتنمية العلاقات التجارية بين البلدين، ودعا بأن تشترك "ج.ع.م" من جديد في المعرض التجاري لمالطة لعام ١٩٦٨ في ناكسار Naxxar، وان تقدم بعض المنح لتدريب العمال المالطيين في مصانع "ج.ع.م"، وأن يتم بحث إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين، وإمكانية تسيير خط لشركة الطيران العربية المتحدة يربطها بمالطة(٨٧).

أثر حرب يونيو ١٩٦٧ على العلاقات السياسية بين البلدين ١٩٦٧- ١٩٦٨:

على الرغم من إعلان مالطة في مايو عام١٩٦٧ حيادها تجاه تصاعد الأحداث بين "ج.ع.م" وإسرائيل(٨٨)؛ إلا أن بريطانيا أعلنت في المقابل أن مالطة لم تفرض أي قيود على استخدام أراضيها ومياهها الاقليمية عسكريًا(٨٩)، بل تم نشر سفن حربية وقوات بريطانية إضافية في البحر المتوسط في 23 مايو(٩٠).

وحسب ما جاء في "التايمز اللندنيةThe Times" في ٣٠ مايو ١٩٦٧، صرح رئيس حكومة الحزب الوطني "بورج أوليفير" أمام البرلمان رفضه السماح لبريطانيا باستخدام قواعد مالطة العسكرية في انطلاق أي هجوم ضد الدول العربية في حال نشوب حرب بين "ج.ع.م" وإسرائيل(٩١)، إلا أن صحيفة التايمز نفسها عادت وأنكرت التصريح في اليوم التالي، وأشارت إلى حدوث سوء فهم لتصريحات رئيس الوزراء المالطي؛ وأنه أبلغ الحكومة البريطانية برفضه أن تستعمل بريطانيا تواجدها العسكري في مالطة كقاعدة لهجوم عسكري على أي من إسرائيل أو الدول العربية، لارتباط مالطة بعلاقات ودية مع كلا الطرفين، ولأن مالطة نفسها غير مشتركة في حالة حرب مع أي منهما، وأن سماح مالطة لبريطانيا باستخدام قواعدها سيتعارض مع التزاماتها الدولية باعتبارها عضوًا في الأمم المتحدة، وأنه يتعارض مع سياسة مالطة الخارجية(٩٢).

وعلى الرغم من ذلك رأى الرئيس "جمال عبدالناصر" أن التصريح بعدم استخدام أراضي مالطة عسكريًا في النزاع أمرًا ايجابيًا، وسارع في إرسال رسالة شكر على ذلك التصريح لرئيس الوزراء المالطي(٩٣).

وبالتزامن مع بدء العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧، أعلنت حالة الاستعداد في قيادة قوات حلف الناتو في مالطة، مع زيارة خمسة سفن حربية أمريكية(٩٤)

على متنها ١٥٠٠ من مشاة الأسطول الأمريكي، والتي كان من المقرر أن تغادر في ٧ يونيو المياه المالطية[٩٥]، ثم أعلنت السفارة الأمريكية في فاليتا أن السفن الأمريكية ستبقى لمدة أسبوعًا آخر بسبب الوضع المتأزم في الشرق الأوسط، لتتهم "ج.ع.م" حاملة الطائرات الأمريكية الموجودة في شواطئ مالطة بالمشاركة في العدوان الإسرائيلي[٩٦]، وتعلن أن القواعد البريطانية في مالطة زودت غطاءً جويًا لإسرائيل في عدوانها، وهو ما أنكرته بريطانيا[٩٧].

وقد سارعت الحكومة الإسرائيلية بمجرد بدء عدوانها على الأراضي العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧ في استطلاع موقف رئيس الوزراء المالطي من العدوان، إلا أن الأخير لم يجب على الاستفسار الإسرائيلي إلا في ٩ يونيو ١٩٦٧، حيث أبدى حزنه تجاه الأحداث، وأعرب عن أمله في أن تتمكن الأمم المتحدة، بالتعاون مع جميع البلدان المعنية، في الترتيب لوقف إطلاق النار، مؤكدًا ان مالطة ستمارس كل نفوذها داخل الأمم المتحدة، من أجل إنشاء قوة سلام دائمة ومنصفة في الشرق الأوسط[٩٨].

وفي ٢٩ يونيو ١٩٦٧ أوضح المندوب المالطي بالأمم المتحدة السيد "باردو Mr. Pardo" سياسة حكومته تجاه الحرب، مؤكدًا أن مالطة تقيم علاقات ودية مع كل من العرب وإسرائيل، وأنها كدولة صغيرة تتفهم ما حدث مطالبًا دراسة الأزمة بحيادية من الجميع، وأشار إلى أن مالطة أقلقها تدهور الوضع في المنطقة طوال الأشهر القليلة الماضية التي سبقت الحرب، كما قدم الشكر لمجلس الأمن لأنه توصل إلى وقف إطلاق النار.

وفي الوقت نفسه صرح "باردو" بأن على المجتمع الدولي أن لا يسعى في البحث في أسباب الحرب ومن كان مسئولًا عنها، لاسيما أن النزاع ظل معروضًا على الأمم المتحدة طوال ما يقرب من عشرين عام، فشلت فيها في التوصل لتسوية دائمة للنزاع، مطالبًا ببذل الجهد لتغيير أساليب ومنظور المجتمع الدولي تجاه تلك القضية، وأكد المسئول المالطي أن المطلب الفوري الواجب على الأمم المتحدة هو التعامل العاجل مع المعاناة الإنسانية التي تسببت فيها الحرب من قتل وجرح عشرات الألاف، وإضافة عشرات الألاف من اللاجئين الجدد إلى مئات الألاف من اللاجئين جراء حروب المنطقة في أقل من عشرين عام[٩٩].

وفوق كل ما ذُكر أوضح "باردو" إلى أن مالطة دفعت الكثير في نزاعات المنطقة، وفقد بعض مواطنوها أرواحهم وممتلكاتهم، أو طُردوا من بلدان النزاع، بعد أن عاشوا هناك لسنوات عديدة، وأشار إلى أن بلاده استجابت سريعًا لجهود الإغاثة الدولية تحت رعاية الأمم

المتحدة، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية، حيث تعهد رئيس الوزراء المالطي في ٢٦ يونيو ١٩٦٧ بتقديم تبرع طارئ قدره ٥٠٠٠ دولار لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وطالب في الوقت نفسه باتخاذ إجراءات عاجلة لاستعادة الحياة الاقتصادية في المنطقة، لإعادة فتح الممرات المائية الدولية أمام حركة الملاحة، لأثر ذلك على الشعوب التي حافظت على موقف محايد في الحرب، مثل مالطة، ورأى أن الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها إعادة بناء ما تم تدميره، ومنع اندلاع حرب أكثر تدميراً هي أن يكون الهدف الرئيسي تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة، حتى لو كان هذا يعني: "تقديم تنازلات متبادلة مؤلمة من الدول المتورطة بشكل مباشر في النزاع"، مطالبًا بأن يُغفر الخطأ المتبادل، وفتح صفحة جديدة تقوم على قاعدتين: الأولى؛ أن لجميع دول المنطقة الحق في الاعتراف بوجودها القانوني وسيادتها، والثانية؛ أن استخدام القوة لا يمكن أن يفرض أية قواعد قانونية(١٠٠).

ولم ينته الأمر عند هذا الحد، فقد وقف المندوب المالطي من جديد في الأمم المتحدة في ٧ يوليو ١٩٦٧، مؤكدًا قناعة بلاده بأنه من غير المجدي بل والمضر أن تتخذ الجمعية العامة قرارات أو إعلانات أو مبادئ، مهما كانت سامية، إذا كانت احتمالية تنفيذها ضئيلة، وأنه يجب أن يقبل بالقرار أولًا جميع الأطراف المعنية بشكل مباشر في النزاع، ويكون مقبولاً من قبل الدول الكبرى في الوقت نفسه، رافضًا مشاريع القرارات التي طالبت بالانسحاب الفوري للقوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التابعة للدول العربية حتى ٥ يونيو ١٩٦٧، كما رفض أيضًا القرارات التي طالبت بفتح الممرات المائية الدولية، واحترام حرمة الأراضي الاقليمية لدول المنطقة واستقلالها السياسي، واعتبر أنه لا يوجد أي احتمالية حقيقة بتطبيق أي من تلك المشاريع، وعلى الرغم من ذلك امتنع عن التصويت على أي من مشاريع القرارات الخاصة بالنزاع(١٠١).

كما كانت هناك اتصالات أخرى أجرتها الخارجية المالطية، فقد طلب القائم بأعمال سفارة مالطة في روما السيد "ألفريد برليزي Mr. Alfred Brllizzi" لقاء سفير "ج.ع.م" هناك السيد "محمد خالد إسماعيل"، لإيضاح موقف مالطة من الحرب(١٠٢)، وتم اللقاء في ١٤ يوليو ١٩٦٧، وقد أكد المسئول المالطي أن موقف حكومته من النزاع هو موقف الحياد التام، بدعوى أن مالطة تحتفظ بصلات ودية مع كل الدول العربية وإسرائيل، وقد تم بحث تأثير

إغلاق قناة السويس على تجارة الصادرات المالطية، وقد أوضح سفير "ج.ع.م" أن بلاده لم تعمل على غلق القناة؛ لكنه كان من المستحيل إعادة تطهيرها وفتحها للملاحة في وجود الاحتلال الإسرائيلي، وطلب منه أن يبلغ الحكومة المالطية بذلك، ثم سأله عن رؤية مالطة لما يمكن القيام به لتحقيق فتح القناة، فأجابه السفير المالطي بتساؤل آخر؛ حول إمكانية قبول "ج.ع.م" لوجود قوات الطوارئ الدولية محل القوات الإسرائيلية في سيناء، وهو ما استبعده سفير "ج.ع.م"، واعتبر قبوله تحقيقًا لأغراض بريطانيا منذ عام ١٩٥٦ بتدويل قناة السويس، وأكد أن "ج.ع.م" ترى أن تصوت مالطة في الأمم المتحدة مستقبلًا لصالح القرارات التي تطالب بسحب القوات الإسرائيلية غير المشروط من الأراضي المحتلة(١٠٣).

ومما سبق يتضح أن مالطة ألتزمت إلى حد كبير موقف الحياد التام إزاء تطورات الحرب، كما أعلنت الحكومة المالطية ذلك في بيان رسمي، وكان تصويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة دليلًا على ذلك؛ وقد أرجعت "ج.ع.م" موقف مالطة لصلاتها وعلاقاتها الوثيقة بكل من الدول العربية وإسرائيل –كما أعلنت مالطة نفسها ذلك مرارًا– باعتبارها دولة بحر متوسط، وقد اعتبرت "ج.ع.م" موقف مالطة الحيادي مكسبًا للدول العربية، خاصة مع ملاحظة علاقاتها القوية مع بريطانيا، ورأت أنه لا يمكن أن يطلب من مالطة أكثر من موقف الحياد، مع الحفاظ على استمرار التوازن في علاقات مالطة بكل من العرب وإسرائيل حتى لا تنحاز إلى الجانب الإسرائيلي.

كما بدأت وزارة خارجية "ج.ع.م" تفكر احتمالات قيام علاقات على المستوى الشعبي بين الاتحاد الاشتراكي العربي من جهة، وبين الحزب الوطني الحاكم في مالطة وحزب العمال المعارض من جهة أخرى، مع مراعاة دراسة فوائد وأضرار إقامة تلك العلاقات مع كلا الحزبين لاختلاف اتجاهاتهما، وقد كان موقف الحزب الوطني عنصرًا مشجعًا في وجهة نظر "ج.ع.م"، كما رأت ضرورة العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بينها وبين مالطة بشكل خاص، وبين الدول العربية ومالطة بشكل عام، لضمان وجود فارق كبير بين حجم التبادل التجاري بين مالطة والدول العربية، وبين مالطة وإسرائيل، مع ضرورة تقديم الدعم الفني لمالطة في مشروعاتها الوطنية مثل مشروع إقامة ميناء حر الذي كانت تخطط لإنشائه آنذاك، وتلبية حاجة جامعة مالطة بإيفاد أستاذ لتدريس اللغة العربية هناك، وتقديم منحتين دراسيتين

لطلبة مالطيين للتدريب في ميادين الصناعة والزراعة طبقًا لحاجة مالطة، مع استمرار دراسة امكانية تقديم منح دراسية للمالطيين(١٠٤).

وانطلاقًا من هذا اتجهت "ج.ع.م" جديا لإنشاء جمعية صداقة مالطية مصرية –بعد أن كانت قد رفضتها في السابق– مع الحذر بالنسبة للشخصيات غير المعروف حقيقة اتجاهاتها(١٠٥)، وقد أشارت "التايمز البريطانية" أنه في احتفالات عيد الاستقلال المالطي في سبتمبر ١٩٦٧ شارك ما سمي بالجمعية المالطية لمصر" The Maltese Association of Egypt"، مما يظهر أن السعي لإنشاء جمعية الصداقة قد تم أخيرًا(١٠٦).

وفي اتجاه حكومة مالطة إلى تعزيز تلك العلاقات مع "ج.ع.م"؛ طلبت وزارة خارجيتها في ٣١ أكتوبر ١٩٦٧ أن تقوم بتعيين سفير غير مقيم لها في القاهرة، وقد تمت الموافقة على الطلب المالطي على أساس مبدأ المعاملة بالمثل(١٠٧)، وتم ذلك بالفعل في ١٩٦٨(١٠٨).

لكن مالطة في اتجاه مغاير لهذا التقارب قامت في نوفمبر ١٩٦٧ بالسماح بدخول الليبيين إليها للسياحة بدون تأشيرات، وذلك للاستفادة من تحويل أكبر عدد من هؤلاء السياح لقضاء رحلاتهم في أراضيها بدلًا من السفر إلى القاهرة –حيث أن مالطة رأت في الليبيين أحد دعائم مواردها الاقتصادية–، مما أغضب وزارة خارجية "ج.ع.م"(١٠٩)، وربما كان هناك تشجيع بريطاني لتلك الخطوة من مالطة؛ فقد كانت بريطانيا ترى أن توثيق علاقات مالطة مع النظام الملكي في ليبيا، يحفظ لها مصالحها في المنطقة(١١٠).

وفي إطار ما التزمت به مالطة من سياسة الحياد تجاه دول المنطقة، أكد رئيس الوزراء المالطي في ديسمبر ١٩٦٧ أن بلاده تسعى للمساهمة في مساعي السلام ومعارضة الحرب(١١١)، وأن مالطة كانت تتطلع للعمل مع دول شمال أفريقيا، للروابط التاريخية التي تجمع شعب مالطة بشعوب المنطقة، وتأثرها بالعرب في لغتها وعاداتها، وتطلعها لاستمرار المنطقة كمصدر لصادرات وواردات مالطة، وأن مالطة حاولت الابتعاد على تأييد أي طرف في الخلافات الدولية(١١٢).

وفي ٩ ديسمبر ١٩٦٨ وصل سفير "ج.ع.م" –غير المقيم– الجديد؛ "مصطفى كمال مرتجي" إلى مالطة لتقديم أوراق اعتماده للحاكم العام السير "موريس دورمان"، وقد صحبه في مهمته السيد "محمد عصمت رضا" السكرتير الأول في السفارة، واستقبله في المطار مسئولين من وزارة الشئون الخارجية المالطية، وقد أكد السفير "مرتجي" أن العلاقات بين "ج.ع.م"

ومالطة وثيقة جدًا منذ وقت طويل ما جعله سعيدًا لتعيينه سفيرًا بها، كما اعتبر أن قرار تعيينه في مالطة قد جاء لتقوية العلاقات بين البلدين في شتى المجالات، وقد التقى مع رئيس الوزراء المالطي، وتحدث مع أعضاء السلك الدبلوماسي، ورئيس المحكمة المالطية(١١٣).

إلا أن تأثير حرب ١٩٦٧ في مالطة بقى مستمرًا؛ فقد برر رئيس الوزراء المالطي – في البرلمان في نوفمبر ١٩٦٨– تواجد قوات حلف الناتو في شواطئ مالطة، بأن تلك الحرب وضعت شواطئ البحر المتوسط في مرمى الخطر، وأكد أن مالطة لا تستطيع، بسبب حجمها، اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامتها أو اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية إلا من خلال حلف الناتو، إلا أن "دوم منتوف" زعيم حزب العمال أكد استياؤه من تواجد تلك القوات في شواطئ مالطة، داعيا لإبعادها(١١٤).

ولأن مالطة كانت إحدى الدول التي تضررت من مسألة إغلاق قناة السويس، حيث فقدت الكثير من تجارة الشحن الدولية المارة بها؛ فقد كان لتلك المسألة حيزًا كبيرًا في تفكير رئيس الوزراء المالطي في مفاوضاته مع بريطانيا بشأن مرفأ مالطة، حيث أدى إغلاق القناة إلى تفاقم المشاكل التي واجهتها أحواض بناء السفن في مالطة(١١٥).

وبناء عليه اقترح "بورج أوليفير" في ٧ يناير ١٩٦٩ في اجتماع لدول مجموعة الكومنولث في لندن عرضًا للسلام بين "ج.ع.م" وإسرائيل؛ وهو أن تقدم جميع الدول التي تضررت من إغلاق قناة السويس عرضًا جماعيًا لضمان السلام بين العرب والإسرائيليين، واقترح أن تضمن الدول التي تضررت من إغلاق القناة أن إسرائيل لن تقوم بهجمات جديدة على الدول العربية مقابل تعهد "ج.ع.م" بأن القناة ستكون مفتوحة لجميع الدول، بما في ذلك إسرائيل، ورأى أن تأييد القوى الكبرى أو الأمم المتحدة لأي اقتراح مخالف لذلك لن يؤدي للسلام(١١٦).

أثر تغير الأنظمة الحاكمة على العلاقات السياسية بين البلدين ١٩٦٩– ١٩٧١:

لقد طرأت ثلاث تغيرات على الأنظمة السياسية الحاكمة بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧١ أثرت بشكل مباشر على العلاقات السياسية بين "ج.ع.م" ومالطة، كان أولها نجاح الثورة الليبية في عام ١٩٦٩، ثم رحيل الرئيس "عبدالناصر" ١٩٧٠، ثم سقوط حكومة الحزب الوطني في الانتخابات المالطية عام ١٩٧١، ومجيئ حكومة حزب العمال، فبشكل مفاجئ وغير معتاد؛ نشرت صحيفة "الأهرام" المصرية –لسان حال الحكومة المصرية آنذاك، خاصة

في ظل وجود محمد حسنين هيكل في رئاستها، صاحب الصلات الوثيقة بمتخذ القرار في مصر- في ١٣ سبتمبر ١٩٦٩ تقريرًا اخباريًا بعنوان "زحف صهيوني على مالطة"، أشارت فيه إلى أن هناك أخبار بأن إسرائيل تخطط لتحويل مالطة إلى قاعدة استراتيجية لقواتها المسلحة، وأضافت إلى أن هناك عدة أفراد من إسرائيل كانوا يشترون أراضي في الجزيرة، وأن سفنًا وطائرات للجيش الإسرائيلي زارت مالطة للتدريب، وقد تم تأكيد تلك الأخبار من قبل رجال أعمال عائدين من الجزيرة، وقد اعتبرت الصحيفة أن موقف حكومة مالطة من ذلك النشاط الإسرائيلي موقفًا سلبيًا؛ لعدم وجود قانون في مالطة آنذاك يمنع تملك الأجانب للأراضي والعقارات في مالطة(١١٧).

إلا أن الحكومة المالطية في ١٩ سبتمبر ١٩٦٩ اهتمت بالرد على ما نشر في "الأهرام"، وقالت أنه اتهام مرفوض، واعتبرته أمرًا سخيفًا ولا أساس له من الصحة، وأشارت إلى أن تلك المعلومات مضللة بشكل كبير، وقد تلقفت وسائل الإعلام الغربية ذلك الخبر الصحفي وحرفته، وعنونته بشكل معمم بأنه "اتهام العرب لمالطة"، مؤكدة أن حكومة مالطة تبذل جهدًا في الداخل وفي الأمم المتحدة للحفاظ على موقف محايد من النزاع العربي الإسرائيلي، وعلاقات دافئة مع الطرفين، وإن وجدت، فهي أكثر دفئًا مع العرب(١١٨)، وادعت أيضًا أن: "القاهرة تقول أن مالطة أصبحت قاعدة إسرائيلية"(١١٩)، مع أنه لم يخرج مسئولًا واحدًا في حكومة "ج.ع.م" منتقدًا أي شيء في السياسة المالطية.

ويبدوا أن مصدر تلك الأخبار قد جاء من خارج "ج.ع.م" تمامًا؛ فقبيل اندلاع ذلك "النزاع الصحفي" بأيام، قام قادة الثورة الليبية بإخبار حكومة "ج.ع.م" أن هناك أخبارًا متداولة حول قيام اسرائيل بتدريب قواتها في مالطة، وأنها استدعت –أي ليبيا– سفير مالطة للتشاور في تلك المسألة، وقد نفى تلك الأخبار وكذبها بشكل قاطع(١٢٠).

ومن الملاحظ أن الجامعة العربية قد بدأت في بحث مسألة زيادة الاهتمام الإسرائيلي بمالطة بعد نجاح الثورة الليبية في الأول من سبتمبر ١٩٦٩، لتوجه قادة ليبيا الجدد بعيدًا عن الغرب؛ لتصبح مالطة الخيار الأول للتواجد العسكري الغربي في المنطقة(١٢١)، وقد كان قادة ليبيا الجدد يخططون للتقارب مع مالطة بدلًا من النفوذ الغربي فيها(١٢٢).

وقد بدى أن حالة الشك لدى صحيفة "الأهرام" تجاه مالطة مستمرة؛ فقامت بنشر مقالين في ٢١ سبتمبر ١٩٦٩ جاء الأول "حول التسلل الإسرائيلي في مالطة"، وعرضت الصحيفة

للوجود البريطاني في مياه الجزيرة متسائلة "لماذا تقبل مالطة أن تعيش في ظل هذا الجو من القلق والتوتر"، وتقبل أن يهاجر أبنائها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ويبيعون أراضيهم، وأوضحت أن المصالح الاستعمارية تتصارع داخل مالطة منذ استقلالها، وأن هدف أصحاب تلك المصالح كان في أن تظل مالطة مستعمرة غربية، وأن تظل نقطة مراقبة لما يحدث في ليبيا، وإبعاد مالطة عن أي اتصال بينها وبين الدول العربية الأخرى التي ترتبط معها برباط اللغة، وأشارت "الأهرام" في الوقت نفسه لوجود علاقات دبلوماسية بين "ج.ع.م" ومالطة بوجود سفير غير مقيم لكل دولة لدى الاخرى، وقد أوصت الصحيفة بتدعيم التعاون بين "ج.ع.م" ومالطة، مؤكدة ضرورة إقامة خط ملاحي يربط الإسكندرية بشواطئ مالطة، وتدعيم الخطوط الجوية المشتركة، وزيادة الروابط الثقافية(١٢٣)، أما في المقال الثاني فقد أكدت فيه "الأهرام" أن إسرائيل أرادت أن تجعل من مالطة ذات الموقع الاستراتيجي المتميز قاعدة ضد العالم العربي، وقد انتهى ذلك المقال أيضا بالتوصية بتدعيم العلاقات مع مالطة(١٢٤).

ويبدوا أن أثر تلك الأخبار قد وصل لوزارة خارجية "ج.ع.م"، فقد أعلنت أنها بدأت مباشرة بتقييم للموقف في مالطة، لكن على ضوء الحقائق التي ترد من سفارة "ج.ع.م" في روما، وأنه قد بدأ البحث في إمكانية افتتاح قنصلية جديدة في مالطة، يكون بها مسئول مقيم لتقوية علاقات الدولتين(١٢٥)، أما الحكومة المالطية فمن جانبها كررت نفي وجود أي مشروع يكفل لإسرائيل استخدام مطاراتها لتدريب الطيارين الإسرائيليين، وبالتزامن مع تلك الأزمة؛ نددت "الأهرام" بقيام مواطن أمريكي يعمل في القاعدة الجوية الأمريكية في ليبيا بتهريبه لشخص يهودي(١٢٦) كان يعيش في ليبيا إلى مالطة، وقد أشار سفير مالطة في ليبيا أن دولته أجرت تحقيقا مع المهرب الأمريكي، وأنها ليس لها يد فيما حدث(١٢٧).

على أية حال فقد بدت انفراجه في العلاقات بين "ج.ع.م" ومالطة مع منتصف عام ١٩٧٠، لتمسك "ج.ع.م" بالتقارب مع مالطة، فقد قبلت دعوتها للمشاركة في المعرض التجاري المالطي الدولي في "ناكسار" في نهاية يونيو ١٩٧٠، وأكدت أن قبولها للدعوة جاء تدعيمًا لتوجهها منذ استقلال مالطة في ١٩٦٤ في استخدام العلاقات التجارية كوسيلة لتدعيم العلاقات السياسية بين الجانبين(١٢٨).

وتجدر الإشارة إلى أن مالطة استثمرت تشييع جنازة الرئيس "جمال عبدالناصر" لتؤكد تضامنها مع "ج.ع.م"؛ فقد شاركت في تشييع الجنازة، ومثَّل حكومتها القائم بالأعمال لدى

"ج.ع.م" السيد "سيمبري Mr. J. Schembri"، حيث لم يتمكن السفير المالطي لدى "ج.ع.م" السيد "أوزارد لو Mr. L. Ozzard Low" من حضور العزاء بسبب مرض ألم به، حسب الإعلان المالطي، كما أعلنت مالطة أنها ستنكس الأعلام على جميع المباني الحكومية كعلامة احترام لزعيم "ج.ع.م"(١٢٩).

وتأكيدًا للتقارب بين الجانبين بعث الحاكم العام لمالطة في ٢٠ أكتوبر عام ١٩٧٠، برسالة تهنئة باسمه وباسم رئيس وزراء مالطة وحكومتها وشعبها إلى الرئيس "أنور السادات" لتقلده رئاسة "ج.ع.م"(١٣٠)، وفي المقابل قام السكرتير الثاني بسفارة "ج.ع.م" في روما السيد "عبد الحميد عزيز أنسي" بزيارة مالطة في الأول من فبراير ١٩٧١، وقد تقرر أن تستمر تلك الزيارة أسبوعًا كاملًا، لحضور حفل الاستقبال السنوي للحاكم العام في مالطة لأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى مالطة، وقد عقد السيد "انسي" اجتماعات مع مسؤولين من وزارة شؤون الخارجية والكومنولث المالطية، وممثلي الأحزاب السياسية، وقد وعد بالبحث في إمكانية وجود سفارة مصرية –مقيمة– في مالطة(١٣١).

كما بدى خلال عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ أن الانتخابات المالطية سيكون لها أثرًا كبيرًا في علاقات مالطة مع "ج.ع.م" بشكل خاص، وعلاقاتها مع الدول العربية بشكل عام؛ فقد كان واضحًا أن استمرارية مالطة بجانب معسكر الغرب وحلفاءه غير مضمون، حيث أن "منتوف" زعيم حزب العمال المالطي كان قد أكد طوال ١٩٧٠ أنه في حال فوز حزبه في الانتخابات المالطية في النصف الأول من عام ١٩٧١ سيكون مهتمًا بجلاء القوات الأجنبية عن مالطة(١٣٢)، وهو ما خططت الولايات المتحدة الأمريكية لإفشاله(١٣٣)، ومن الملاحظ أنه بالتزامن مع إجراء الانتخابات في بداية يونيو ١٩٧١، قام السكرتير الثالث بسفارة "ج.ع.م" في روما السيد "سامح ضرار" بزيارة مالطة، وأجرى مناقشات مع مسؤولين في وزارة شؤون الخارجية والكومنولث المالطية(١٣٤).

بالفعل حصل حزب العمال المالطي بزعامة "دوم منتوف" على ٢٨ مقعدًا في الانتخابات، مما أعطاه الحق في تشكيل الحكومة، بينما حصل الحزب الوطني على ٢٧ مقعدًا، وكان واضحًا أن "منتوف" سوف يعمل على تخليص مالطة من التزاماتها الغربية والاتجاه سريعًا نحو توثيق علاقاتها مع "ج.ع.م" ودول عدم الانحياز، لكي تصبح مالطة جسرا بين شمال أفريقيا وغرب اوروبا حسب ما كان يخطط(١٣٥).

بالإضـــافة إلى أنه كان من المؤكد أن "دوم منتوف" لن يغلق أبواب مالطة أمام الاتحاد الســـوفيتي وحلفاءه، كما فعل "جورج بورج أوليفير"(١٣٦)، وقد رأى الغرب أن نجاح "منتوف" بمثابة إعلان لهلاك إســـرائيل!، كما أن منتوف بعد نجاحه مباشـــرة أقال الحاكم البريطاني "موريس دورمان"(١٣٧)، لتعلن بريطانيا تعيين حاكم عام جديد لمالطة في ٣ يوليو ١٩٧١ وهو "أنتوني مامو Anthony Mamo"(١٣٨)، بدلا منه(١٣٩)، وقد وضـعت سـياسـات "منتوف" في الأيام الأولى لنجاح حزبه، بريطانيا في حالة شديدة الارتباك(١٤٠)، جعل البعض يعتقد أن فشل الغرب في إقناع "ج.ع.م" بالجلوس والتفاوض مع إسرائيل، هو ما أدى لمثل هذه النتيجة(١٤١).

ومن جانب "ج.ع.م" حافظت -كعادتها- على التواجد في معرض مالطة التجاري الدولي في ناكســـار في بداية يوليو ١٩٧١(١٤٢)، كما قام ســـفيرها-غير المقيم- لدى مالطة "مصـطفى كمال مرتجي" بنشـاط كبير في يوليو ١٩٧١ بمجرد نجاح حزب العمال؛ حيث قام بزيارة كل من وزير العدل والشؤون البرلمانية، ووزير التنمية ووزير التجارة والصـناعة والزراعة والسـياحة، لتأكيد تقاربه من اعضـاء الحكومة المالطية(١٤٣)، وقد أعلن في فاليتا في ديسـمبر ١٩٧١ أن مصـر تعتزم فتح سـفارة لها في مالطة مع سـفير مقيم، بدلا من أن يمثلها سـفيرها في روما كســفير غير مقيم، وهو ما كان يحدث منذ بدء العلاقات بين الدولتين، وأن مصـــر بدأت البحث عن مقر مناسب لإرسال سفيرها في أقرب وقت(١٤٤).

الخاتمة Conclusion:

ظاهريًا، قد يبدو أن "ج.ع.م" ومالطة في الفترة قيد الدراسة (١٩٦٤ – ١٩٧١) لديهما القليل من القواسم المشتركة، كانت "ج.ع.م" أكبر دولة ذات سيادة من حيث عدد السكان في شمال أفريقيا، وواحدة من أكبر الدول في البحر الأبيض المتوسط، وكانت مالطة الدولة الأقل سكانًا، وأصغر وأحدث دولة ذات سيادة في ذلك البحر، يحكم كلا البلدين أشخاص مختلفون ولديهم وجهات نظر مختلفة، كان الرئيس جمال عبدالناصر شخصية بارزة – زعيم كاريزمي ملتزم بقضية مناهضة الإمبريالية، واشتراكيًا وقائدًا للقومية العربية، بينما كان جورج بورج أوليفير حاكمًا محافظ وزعيمًا كاريزميًا ووطنيًا، ومع ذلك كانت نظرته مؤيدة للغرب وباحثًا عن منفعًة بلاده بالتأكيد، بينما كان يفضل لهجة أكثر تصالحًا تجاه البريطانيين، في الواقع، موقفه يتناقض مع موقف دوم منتوف الذي كان مناهضًا للإمبريالية واشتراكيًا، كان قد تواصل مع الرئيس "عبدالناصر" في عام ١٩٥٦ في ذروة أزمة السويس– وفي وقت كانت علاقاته مع المملكة المتحدة قد ساءت، وقبل استقلال مالطة عام ١٩٦٤، استفاد "منتوف" بلا شك من مساعدة "ج.ع.م"، وخلال الفترة قيد الدراسة، كانت هناك عدة شائعات عن تمرد محتمل لتنصيب "منتوف" كرئيس للوزراء.

ومع ذلك، على الرغم من هذه التناقضات، كان لدى كلا البلدين بعض أوجه التشابه التي عززت مجال التعاون والتقارب، كلا البلدين كانا دولتين بحر متوسط تحاولان القيام بدور في بيئة ما بعد الاستعمار، وكان كلا البلدين في فترة انتقالية، سواء من حيث السياسة الداخلية أو العلاقات الدولية، سعى الرئيس "عبدالناصر" إلى إنشاء حلفاء وتحالفات دولية كبرى؛ بينما سعى "بورج أوليفير" إلى تعزيز صورة مالطة على الساحة الدولية وتأسيس شراكات جديدة على المستوى الدولي، وبالنظر إلى ذلك، يبدو أن العلاقات خلال هذه الفترة تتميز بالاعتراف بحقائق المصالح المتبادلة والاحترام الحقيقي لموقف كل دولة.

خلال الفترة ١٩٦٥–١٩٦٧، أقيمت علاقات رسمية بين "ج.ع.م" ومالطة، في نفس عام قطع "ج.ع.م" لعلاقاتها مع المملكة المتحدة بشأن سياستها بشأن روديسيا، بينما سعت مالطة إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع المملكة المتحدة نظرًا لاعتمادها الاقتصادي الكبير على مستعمرها السابق، وكذلك عضويتها في الكومنولث، كما أقامت مالطة علاقات

دبلوماسية مع إسرائيل، ومع ذلك؛ فإن هذين الاختلافين لم يعرقلا تكوين علاقات بين البلدين، وهذا يدل على تقدير البلدين لمصلحتهما المتبادلة بعيدًا عن خلاقات الساحة الدولية.

الفترة الثانية، ١٩٦٧ – ١٩٦٨، بعد حرب يونيو ١٩٦٧، تعزز الرأي القائل بأن مالطة كانت تسعى للبحث عن مصالحها في علاقاتها الخارجية، حيث أعلن "جورج بورج أوليفير" حياد مالطة تجاه النزاع العربي الإسرائيلي، ورفض استخدام المنشآت العسكرية في مالطة ضد "ج.ع.م" أو إسرائيل لأن مالطة أرادت إقامة علاقات ودية مع كلا البلدين، أما في الأمم المتحدة، دافعت مالطة عن موقف مماثل – لم تنحاز إلى أي طرف وحاولت المساهمة في اقتراح سلام، هذا كان شديد الأهمية خاصة وأن مالطة ظلت داخل دائرة نفوذ المملكة المتحدة، إلا أنها حاولت مع ذلك إلى صياغة سياسة خارجية مستقلة واعية لموقفها المتوسطي بما يتفق مع مصالحها.

تغطي الفترة الثالثة التي تم تحليلها في هذه الدراسة السنوات ١٩٦٨ –١٩٧١، حيث كان حياد مالطة في الصراع العربي الإسرائيلي موضع تساؤل في دوائر مختلفة من الوسائل الإعلامية في الدولتين، مع اتهام مالطة بمحاباة إسرائيل، ومع ذلك، استمرت العلاقات بين مصر ومالطة، وقد وضح هذا في ارسال مالطة مندوبًا إلى جنازة الرئيس "عبدالناصر"، كما بعث الحاكم العام "السير موريس دورمان" برسالة تهنئة إلى الرئيس "أنور السادات" بعد توليه رئاسة الجمهورية، ثم أخذت العلاقات منعطفًا دراماتيكيًا نحو الأفضل بعد انتخاب حزب العمال المالطي في يونيو ١٩٧١، وخلال هذا الوقت، كانت "ج.ع.م" قد أعلنت أنه سيكون لها سفير مقيم في مالطة.

هنا يمكن القول أنه في هذه الفترة من علاقات "ج.ع.م" مع مالطة، وضعت الأسس لعلاقات ممتازة بين البلدين، وأشار السفير المصري في مالطة "عبد الموجود الحبشي" في تعليقه على هذه العلاقة في عام ٢٠١١ إلى أنه في الفترة ١٩٧١–٢٠١١ تم توقيع أكثر من ١٦ اتفاقية في مجالات الطيران المدني والسياحة والثقافة والتجارة والاستثمار والشؤون القنصلية، وبالعودة إلى العلاقات بين البلدين، قال: "نحن نقدر دور مالطة ونأمل أن تتمكن من لعب دور أكبر في الشرق الأوسط، لأن مصداقيتها تحظى باحترام العرب والإسرائيليين على حد سواء"، وذلك، بلا شك، نتيجة للموقف الذي تبنته "ج.ع.م" بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧١[١٤٥]، وقد وضح أن العلاقات قد ارتبطت بمصالح الدولتين، وأنها أخذت أشكال من

التقارب والتباعد، إلا أنها في أغلبها قد سادها نوع من الوئام القائم على المصالح بين دولتين من دول البحر المتوسط.

الملاحق Attachments :

شكل رقم (١)

خريطة توضح موقعي مالطة والجمهورية العربية المتحدة على البحر المتوسط

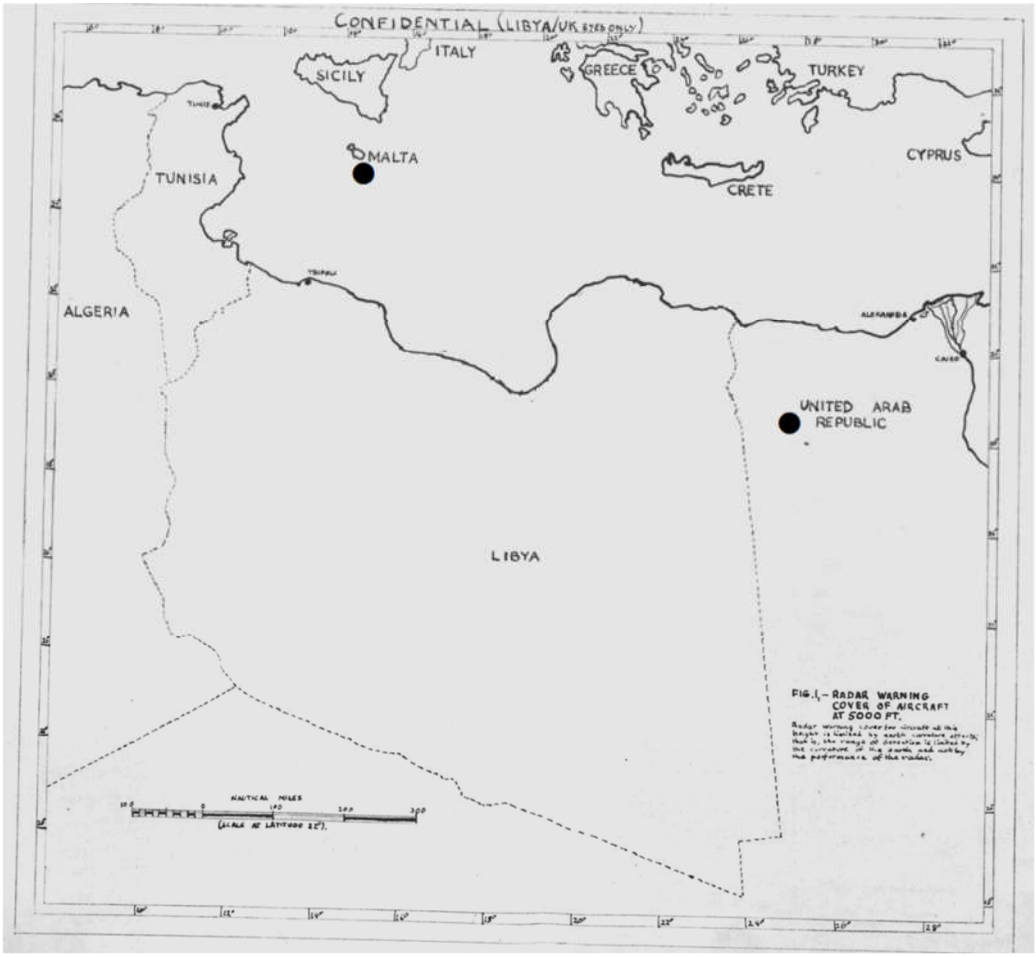

_ FCO 39/ 865, Plans for air defence scheme for Libyan Arab Republic, 1971.

ملحق رقم (١)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤١٩٥ لسنة ١٩٦٥، بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٦٥، بشأن إنشاء سفارة للجمهورية العربية المتحدة في مالطة

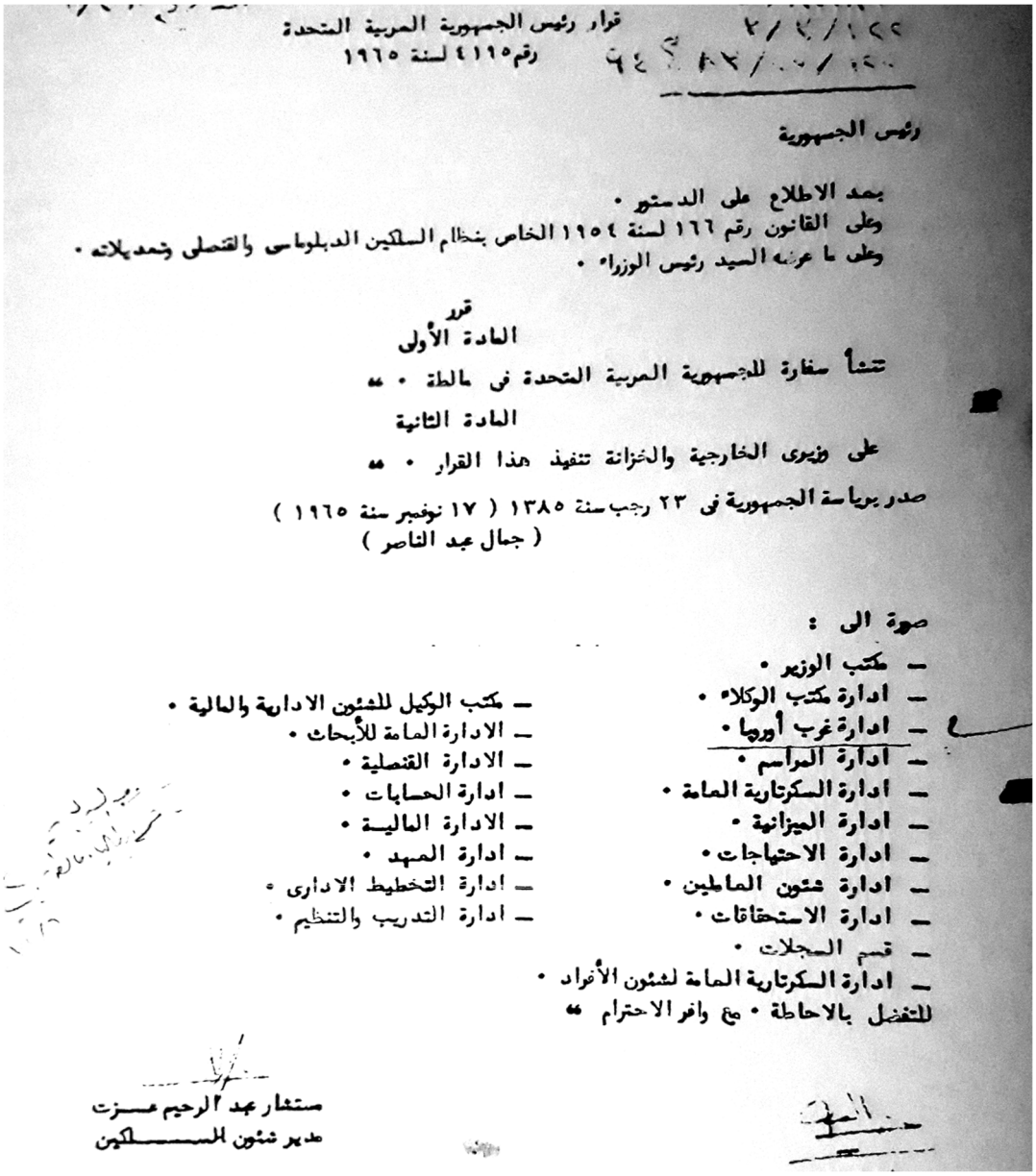

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ٤١٩٥ لسنة ١٩٦٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور .
وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى وتعديلاته .
وعلى ما عرضه السيد رئيس الوزراء .

قرر

المادة الأولى

تنشأ سفارة للجمهورية العربية المتحدة فى مالطة . "

المادة الثانية

على وزيرى الخارجية والخزانة تنفيذ هذا القرار . "

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٣ رجب سنة ١٣٨٥ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥)
(جمال عبد الناصر)

صورة الى :

- مكتب الوزير .
- ادارة مكتب الوكلاء .
- ادارة غرب أوروبا .
- ادارة المراسم .
- ادارة السكرتارية العامة .
- ادارة الميزانية .
- ادارة الاحتياجات .
- ادارة شئون العاملين .
- ادارة الاستحقاقات .
- قسم السجلات .
- ادارة السكرتارية العامة لشئون الأفراد .
- مكتب الوكيل للشئون الادارية والمالية .
- الادارة العامة للأبحاث .
- الادارة القنصلية .
- ادارة الحسابات .
- الادارة المالية .
- ادارة المعهد .
- ادارة التخطيط الادارى .
- ادارة التدريب والتنظيم .

للتفضل بالاحاطة . مع وافر الاحترام "

مستشار عبد الرحيم عزت
مدير شئون السلكين

_دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048766، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤١٩٥ لسنة ١٩٦٥، ١٧ نوفمبر ١٩٦٥.

ملحق رقم (٢)

اتجاه حكومة مالطة لتعيين سفير غير مقيم في القاهرة، ١٦ نوفمبر ١٩٦٧

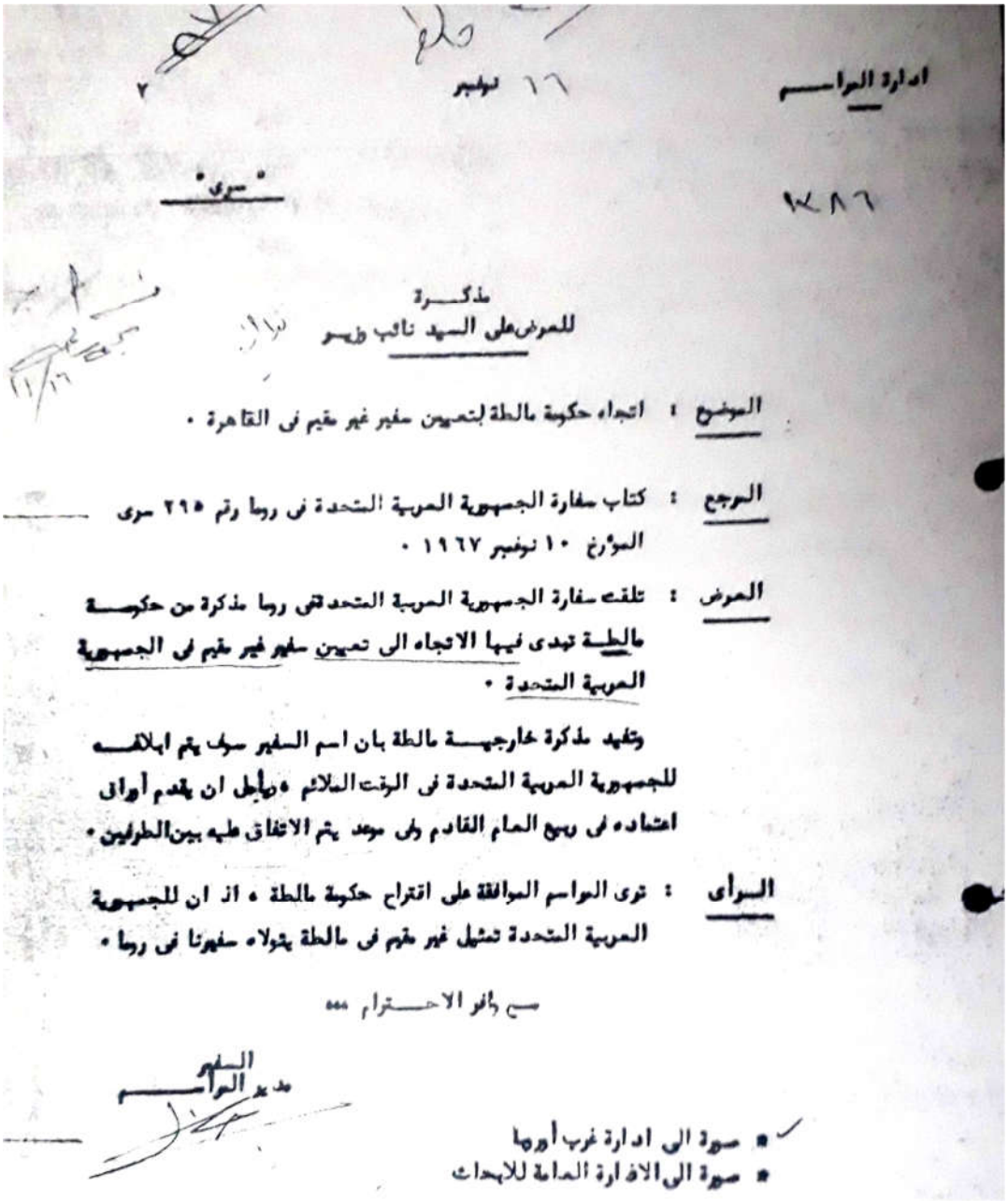

إدارة المراسم

١٦ نوفمبر

٢

سري

٢٨٦

مذكرة

للعرض على السيد نائب وزير

الموضوع : اتجاه حكومة مالطة لتعيين سفير غير مقيم فى القاهرة .

المرجع : كتاب سفارة الجمهورية العربية المتحدة فى روما رقم ٢٩٥ سرى المؤرخ ١٠ نوفمبر ١٩٦٧ .

العرض : تلقت سفارة الجمهورية العربية المتحدة فى روما مذكرة من حكومة مالطة تبدى فيها الاتجاه الى تعيين سفير غير مقيم فى الجمهورية العربية المتحدة .

وتفيد مذكرة خارجية مالطة بان اسم السفير سوف يتم ابلاغه للجمهورية العربية المتحدة فى الوقت الملائم ، ويأمل ان يتقدم أوراق اعتماده فى ربيع العام القادم وفى موعد يتم الاتفاق عليه بين الطرفين .

الرأى : ترى المراسم الموافقة على اقتراح حكومة مالطة ، اذ ان للجمهورية العربية المتحدة تمثيل غير مقيم فى مالطة يتولاه سفيرنا فى روما .

مع فائق الاحترام ...

السفير
مدير المراسم

* صورة الى ادارة غرب أوربا
* صورة الى الادارة العامة للابحاث

دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048767، إدارة المراسم، مذكرة إلى إدارة غرب أوربا، بشأن اتجاه حكومة مالطة لتعيين سفير غير مقيم في القاهرة، ١٦ نوفمبر ١٩٦٧.

الهوامش

(١) استمر اسم الجمهورية العربية المتحدة منذ عام ١٩٥٨ حينما تمت الوحدة بين مصر وسوريا، وعلى الرغم من انفصال الدولتين ١٩٦١، إلا أن الاسم استمر حتى العام الاول من حكم الرئيس أنور السادات، أنظر،

_ Foreign & Commonwealth Office, UK, FCO 39/ 968, Diplomatic Report No. 427/ 71, Aug 24, 1971 "United Arab Republic- Sadat's Egypt"

(٢) مساحة مالطة ٩٥ ميل، مع إضافة مساحة الجزيرتين الواقعتين في شمالها الغربي والتابعتين لها وهما جوزو ومساحتها ٢٦ ميل، وكومينو ومساحتها ميلا واحدا، أي أن مجموعهم ١٢٢ ميل مربع (٣١٦ كيلو متر)، انظر،

_ دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048766، مذكرة الادارة العامة للأبحاث رقم ٢٧٦٥، بشأن إنشاء علاقات دبلوماسية مع مالطة، ٢٦ يونيو ١٩٦٥.

(٣) جمال عبدالناصر (يناير ١٩١٨- سبتمبر ١٩٧٠)؛ مؤسس الضباط الأحرار الذين قاموا لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ولتمويل مشروع السد العالي، قام بتأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦، انظر:

-Robert Anthony Waters Jr.; Historical dictionary of United States–Africa relations, Scarecrow Press, 2009, P.197.

(٤) مالطة كانت القاعدة الأساسية للقوات الأنجلو-أمريكية، وتقع نقطة تمركز القوات البحرية في خليج "فاليتا" على الشاطئ الشرقي للجزيرة، وفي القاعدة مصنع لإصلاح السفن وخمسة أحواض مخصصة للمدمرات الحربية، بالإضافة لحوض عائم يتسع لحمولة ١٥٠ ألف طن، للمزيد راجع:

_ وفيق بركات: النشاط العسكري لحلف شمال الأطلسي في مسرح عمليات البحر المتوسط، ***مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، معهد الانماء العربي***، عدد ٢٣- ٢٤، أبريل ١٩٨٨، ص٧٣.

(5) Castillo, Dennis: The Maltese Cross: a strategic history of Malta, Greenwood Publishing Group, 2006, P.218.

(٦) دوم منتوف؛ كان رئيسًا لوزراء مالطة في الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨، عندما كانت مالطة تتمتع بحكم ذاتي محدود كمستعمرة بريطانية، ومن ١٩٧١ إلى ١٩٨٤، في عام ١٩٧٤، أعلن مالطة جمهورية داخل الكومنولث البريطاني، وفي عام ١٩٧٩ أنهى اتفاقية الدفاع مع بريطانيا، وتوفى في ٢٠١٢، أنظر:

_ International Herald Tribune; (France), Aug.23, 2012, P.3.

(٧) تعين ملكة انجلترا حاكما عاما للجزيرة ينوب عنها في تولي مهامها الدستورية هناك، نقلا عن:

_ دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048766، تقرير عن مالطة، من سفارة ج.ع.م في روما إلى وكيل وزارة الخارجية، ٢٤ يونيو ١٩٦٦.

(8) The Manchester Guardian: Aug.13, 1956, P.1.

(9) Goodwin, Stefan: Malta, Mediterranean Bridge, Bergin & Garvey, London, 2002, P. 97.

(١٠) نص دستور مالطة على أن الدين المسيحي الكاثوليكي هو دينا شعبيا للجزيرة، أنظر؛

_ دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048766، تقرير عن مالطة، من سفارة ج.ع.م في روما إلى وكيل وزارة الخارجية، ٢٤ يونيو ١٩٦٦.

(١١) نفس الوثيقة.

(١٢) نفسه، مذكرة للعرض على ادارة مكتب السيد السفير الوكيل، بشأن استقلال مالطة المنتظر واقتراح فتح بعثة دبلوماسية للجمهورية العربية المتحدة بها، ٢٥ أغسطس ١٩٦٤.

(١٣) وجاء في أهم بنود اتفاقية الدفاع والمساعدة المتبادلين بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة مالطة في ٢١ سبتمبر ١٩٦٤ ما يلي: (يتم استخدام المرافق في مالطة من قبل القوات البريطانية، لأغراض الدفاع المتبادل، ولا يجوز لأي قوات، بخلاف قوات مالطة والمملكة المتحدة، أن تتمركز في مالطة أو يُسمح لها باستخدام الموانئ أو ترسانات بناء السفن أو المطارات أو مرافق انطلاق أو اتصالات في مالطة، شريطة ألا تنطبق هذه المادة على القوات التابعة لأي طرف في حلف الناتو، وأن حكومة المملكة المتحدة ستقوم باستشارة حكومة مالطة عندما يتم التفكير في تغييرات كبيرة في القوات البريطانية في مالطة، ويحق لكل حكومة أن تثير مع الأخرى في أي وقت أي سؤال بخصوص تطبيق هذه الاتفاقية التي تستمر عشر سنوات)، راجع:

_ FCO 8/ 21, Treaty Series No. 54 (1966), Agreement on Mutual Defence and Assistance, between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of Malta (with related Exchanges of Letters), Malta, 21 September 1964.

(١٤) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048766، وزارة الخارجية، إدارة المعلومات، مذكرة عن مالطة، ٢٦ أغسطس ١٩٦٤.

(15) The Times (UK), Feb. 7, 1964, P. 13.

(16) CAB 195/24/15; Parliament. (Oral), Jul.7, 1964.

(١٧) تمادى البعض وأشار إلى أن الرئيس عبدالناصر كان ينوى دعمك منتوف للقيام بانقلاب عسكري، أنظر،

_ Henry Frendo: Patrijott Liberali Malti: Bijografija ta' Ġorġ Borġ Olivier, Printed in Malta by PIN, 2005, P. 301.

(18) Henry Frendo: The Origins of Maltese Statehood A Case Study of Decolonization in the Mediterranean, Printed in Malta by Interprint Ltd., 1999, Pp.٤٥١-٤٥٠ .

(19) Ibid; P.٤٢٤

(٢٠) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048766، تقرير عن مالطة، من سفارة ج.ع.م في روما إلى وكيل وزارة الخارجية، ٢٤ يونيو ١٩٦٦.

(21) Dominic Fenech: Malta's external security, ***GeoJournal*** , February 1997, Vol. 41, No. 2, Malta: At the Crossroads of the Mediterranean, p.156.

(22) André P. DeBattista: 'Centred in self yet not unpleased to please' - The Arts of Political Leadership in Post-Colonial Malta (1964 – 1979), ***Public life in Malta***: papers on governance, politics and public affairs in the EU's smallest member state: Vol. 2 / 2, Department of Public Policy, University of Malta, 2017, P.29.

(٢٣) تمركزت قوات حلف الناتو في البحر الأبيض المتوسط في مالطة منذ عام ١٩٥٣ وأدت الأحداث السياسية لعام ١٩٦٤ إلى حدوث حالة شاذة؛ حيث أن مقرهم أصبح في مالطة التي لم تكن جزءًا من الناتو، انظر،

_ André P. DeBattista: Playing one side against the other' - Malta's Foreign Relations in the age of Détente (1969 – 1979), ***Melita Historica***, Vol. XVII, No.1, 2017, P.60.

(24) Dominic Fenech: Op. Cit., p.156.

(25) International Herald Tribune; (France), Aug.23, 2012, P.3.

(26) James Stewart Cooper: Malta: a paradigm of small power international negotiation strategy, Master's degree, Naval Postgraduate School, California, USA, 1980, P.59.

(٢٧) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٢٤، محفظة ٣٣، كود أرشيفي ٠٠٧٨ - ٠٤٨٣٥٨، وزارة الخارجية، الادارة القنصلية، مذكرة إلى إدارة غرب أوربا، مطلوب الرد: نعم/ لا ٣٠ أبريل ١٩٦٤، وانظر،

_ نفسه، رسالة من القائم بالأعمال بالنيابة سميح انور، لندن، إلى وكيل وزارة الخارجية ١٧ أبريل ١٩٦٤.

(٢٨) نفسه، وزارة الخارجية، الادارة القنصلية، مذكرة إلى إدارة غرب أوربا، تعيين قنصل فخري في مالطة، ٣٠ سبتمبر ١٩٦٣.

(٢٩) القنصل الفخري: هو كل شخص يعهد إليه القيام بمهمة قنصلية لدولة ما، وتجيز له هذه الدولة ممارسة نشاطات مكتسبة في الدولة المضيفة، ويكون اختيارهم عادة من بين مواطني الدولة المضيفة، راجع:

_ عبدالفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى: أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٥، ص١٥٢.

(٣٠) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٢٤، محفظة ٣٣، كود أرشيفي ٠٠٧٨ - ٠٤٨٣٥٨، إدارة مكتب الوكيل، مذكرة إلى إدارة غرب أوروبا بشأن تعيين قنصل فخري للجمهورية العربية المتحدة، ٢٤ مايو ١٩٦٤.

(٣١) نفسه، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048766، رسالة من سفارة ج.ع.م في روما بشأن احتفالات العيد الثاني لاستقلال مالطة، ١أكتوبر ١٩٦٦.
(٣٢) نفسه، ادارة غرب أوربا، مذكرة للعرض على ادارة مكتب السيد السفير الوكيل، بشأن استقلال مالطة المنتظر واقتراح فتح بعثة دبلوماسية للجمهورية العربية المتحدة بها، ٢٥ أغسطس ١٩٦٤.
(٣٣) نفسه، فيلم ٢٤، محفظة ٣٣، كود أرشيفي ٠٠٧٨- ٠٤٨٣٥٨، إدارة الأبحاث، مذكرة إلى إدارة غرب أوروبا بشأن طلب المدعو أ. كوردينا بورج القيام برعاية مصالح الجمهورية العربية المتحدة في مالطة، ٢٣ مارس ١٩٦٣.
(٣٤) نفسه، مذكرة وزارة الخارجية، الادارة القنصلية، ٦ مارس ١٩٦٣.
(٣٥) نفسه، وزارة الخارجية، الشئون الاقتصادية، مذكرة إلى إدارة غرب أوربا، ١٢ مارس ١٩٦٤، وانظر،
_ نفسه، وزارة الخارجية، الادارة القنصلية، مذكرة إلى ادارة غرب أوربا، التمثيل القنصلي للجمهورية العربية المتحدة في تريستا، ٢١ أبريل ١٩٦٣.
(٣٦) نفسه، وزارة الخارجية، الادارة القنصلية، مذكرة إلى إدارة غرب أوربا، ١٦ مايو ١٩٦٤.
(٣٧) نفسه، وزارة الخارجية، إدارة مكتب الوكيل، مذكرة إلى إدارة غرب أوروبا بشأن تعيين قنصل فخري للجمهورية العربية المتحدة، ٢٤ مايو ١٩٦٤.
(٣٨) نفسه، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048766، رسالة من وكيل الخارجية إلى سكرتير عام رئاسة الجمهورية ٢٥ سبتمبر ١٩٦٤.
(٣٩) نفسه، مذكرة للعرض على مكتب السيدي السفير الوكيل، بشأن موقف الجمهورية العربية المتحدة من اعلان استقلال مالطة، ١٢ سبتمبر ١٩٦٤.
(٤٠) نفسه، مذكرة الادارة العامة للأبحاث رقم ٢٧٦٥، بشأن إنشاء علاقات دبلوماسية مع مالطة، ٢٦ يونيو ١٩٦٥.
(41) Henry Frendo: Op. Cit, P.637.
(٤٢) نفسه، الادارة العامة للأبحاث، ادارة المعلومات، مذكرة توضيحية بشأن إنشاء علاقات دبلوماسية مع مالطة، ٢٦ يونيو ١٩٦٥.
(٤٣) جورج بورج أوليفييه (١٩١١ - ١٩٨٠): عُين رئيسًا للوزراء وزعيمًا للحزب الوطني بعد وفاة سلفه إنريكو ميزي في عام ١٩٥٠، وشكل ثلاث حكومات في الخمسينيات (١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٣) وحكومتين في الستينيات (١٩٦٢، ١٩٦٦)، انظر،
_ André P. DeBattista: 'Centred in self yet not unpleased to please' Op. Cit., P.35.
(٤٤) راجع شكل رقم (١) خريطة توضح موقعي "ج.ع.م" ومالطة على البحر المتوسط.
(٤٥) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048766، مكتب جامعة الدول العربية بالقدس، ١٥ أكتوبر ١٩٦٤.
(46) United Nation, General Assembly (UN. GA.); A/5756, Oct.9, 1964, Letter dated 29 September 1964 from the Prime Minister of Malta to the Secretary-General.
(47) Ibid; Official Record, A PV. 1287, Dec. 2, 1964, Para.٧١.
(48) Times of Malta (Malta), Aug. 8, 1966, P.8.
(٤٩) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048766، مذكرة الادارة العامة للأبحاث رقم ٢٧٦٥، بشأن إنشاء علاقات دبلوماسية مع مالطة، ٢٦ يونيو ١٩٦٥.
(50) New York Times (USA); Aug.29, 1965, pg.16.
(٥١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048766، مكتب الوكيل، مذكرة بشأن تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الجمهورية العربية المتحدة ومالطة، ٢ نوفمبر ١٩٦٥.
(٥٢) نفسه، مذكرة رقم ٣٧١ بشأن طلب السيد ادجار إيميان تعيينه نائب قنصل فخري للجمهورية العربية المتحدة، ١ نوفمبر ١٩٦٥.
(٥٣) نفسه، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤١٩٥ لسنة ١٩٦٥، ١٧ نوفمبر ١٩٦٥،
_ للاطلاع على القرار؛ أنظر ملحق رقم (١).
(٥٤) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي ٠٠٧٨-٠٤٨٧٦٦، تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الجمهورية العربية المتحدة ومالطة، ٥ أكتوبر ١٩٦٥.
(55) B'nai B'rith Messenger (USA); Friday, December 10, 1965; P.6.

(٥٦) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048766، وزارة الخارجية، إدارة المراسم، مذكرة إلى إدارة غرب أوربا، ٢٠ فبراير ١٩٦٦.
(٥٧) نفسه، مذكرة إلى مكتب السيد السفير الوكيل، ٢ مارس ١٩٦٦.
(٥٨) نفسه، تقرير عن مالطة، من سفارة ج.ع.م في روما إلى وكيل وزارة الخارجية، ٢٤ يونيو ١٩٦٦.
(٥٩) كان "موريس دورمان" قبل استقلال مالطة مديرا للشئون الاجتماعية في الخارجية البريطانية، وحاكما لترينداد وتوباجو، وحاكما لسيراليون قبل استقلالها في ١٩٦١، وكان قبلها مساعدا لحاكم مالطة، وقبلها سكرتيرا مساعدا في فلسطين عام ١٩٤٧، نقلا عن:
_ دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048766، تقرير عن مالطة، من سفارة ج.ع.م في روما إلى وكيل وزارة الخارجية، ٢٤ يونيو ١٩٦٦.
(٦٠) نفسه، إدارة البحوث الفنية والاتصالات الخارجية، المحطة اللاسلكية الرئيسية، برقية من السفارة في روما، ٢٠ يونيو ١٩٦٦.
(٦١) نفسه، تقرير عن مالطة، من سفارة ج.ع.م في روما إلى وكيل وزارة الخارجية، ٢٤ يونيو ١٩٦٦.
(٦٢) لم يطلب من المالطيين في مصر، وقد كانوا يحملون الجنسية البريطانية، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في ١٩٤٥ المغادرة، وكانوا يقدرون بنحو ١٢٠٠٠ إلى ١٤٠٠٠، على عكس المالطيين في دول أخرى كتركيا وليبيا، لكن مع إدخال السياسات القومية في الاهتمام بتوظيف المصريين، دفع تلك الجالية للمغادرة، لكنها اصطدمت بالإدارة المحلية في مالطة، التي منعتهم من الدخول لوطنهم خشية التأثير على الكثافة السكانية في الجزيرة، راجع:
_ John Darroch Crawford: The Maltese Diaspora: The historical development of migration from Malta, Master's degree, University of Victoria, 1990, Pp. 35, 39, 71.
_ كما أنه بعد تأميم قناة السويس ١٩٥٦، غادر مجموعة أخرى من المالطيين، وقد عارضت وزارة المستعمرات البريطانية استقبال المواطنين البريطانيين من أصل مالطي، لكنها لم تكن تريد أن تظهر أمام الرأي العام بأنها تقوم بالتمييز تجاه تلك الجالية، فتم قبول بعضهم في بريطانيا على مضض، راجع؛
_ John M. Finlayson: The Cabinet committee system and the development of British colonial policy, 1951-1964, PhD., The University of Leeds, 2002, P.225.
(٦٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي ٠٤٨٧٦٦-٠٠٧٨، تقرير عن مالطة، من سفارة ج.ع.م في روما إلى وكيل وزارة الخارجية، ٢٤ يونيو ١٩٦٦.
(٦٤) لاسيما وأن فيها الكثير من كلمات اللغة العربية، حيث حكم العرب الجزيرة ٢٢٠ سنة من ٨٧٠- ١٠٩٠م، بل أنه وجد أن أسماء بعض المدن التي أنشأها العرب لازالت قائمة مثل بلدة مدينة رباط و زريق، للمزيد راجع:

_ دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي ٠٤٨٧٦٦-٠٠٧٨، تقرير عن مالطة، من سفارة ج.ع.م في روما إلى وكيل وزارة الخارجية، ٢٤ يونيو ١٩٦٦،
_ عيسى فتوح: اللغة العربية في جزيرة مالطة، ***مجلة التوباد، الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون***، مجلد٢، عدد١-٢، مارس ١٩٨٩، ص٢٤٢.
(٦٥) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي ٠٤٨٧٦٦-٠٠٧٨، تقرير عن مالطة، من سفارة ج.ع.م في روما إلى وكيل وزارة الخارجية، ٢٤ يونيو ١٩٦٦.
(٦٦) كانت الجمهورية العربية تصدر لمالطة بعض الحاصلات الزراعية وتستورد منها ألياف النسيج الصناعية والمشروبات الروحية والمنتجات الغذائية المحفوظة، وقد بلغت صادراتها بالجنيه الاسترليني عام ١٩٦٤ (١٥,٩٧٨) وواردتها في نفس السنة (١٤,٠٥٢)، للمزيد راجع،
_ دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048766، وزارة الخارجية، الشئون الاقتصادية، مذكرة بشأن طلب الهيئة العامة للمعارض والأسواق الدولية رأي الوزارة في دعوة الجمهورية العربية المتحدة للاشتراك في سوق مالطة الدولية بناكسار في المدة ١- ١٥ يوليو ١٩٦٧.
(٦٧) نفسه، وزارة الخارجية، الشئون الاقتصادية، مذكرة بشأن طلب الهيئة العامة للمعارض والأسواق الدولية رأي الوزارة في دعوة الجمهورية العربية المتحدة للاشتراك في سوق مالطة الدولية بناكسار في المدة ١- ١٥ يوليو ١٩٦٧.

(68) Times of Malta, Jul, 23, 1966, P.9.

(٦٩) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي ٠٤٨٧٦٦-٠٠٧٨، ادارة غرب أوربا، كتاب سفارتنا في مالطة (روما) رقم ٢٣١، مقترحات السفارة لتدعيم العلاقات مع مالطة، ١١ سبتمبر ١٩٦٦.

(٧٠) نفسه، وزارة الخارجية، الإدارة العربية، قسم الجامعة، مذكرة إلى إدارة غرب أوربا، بشأن بعض ملاحظات السيد سفير الجمهورية العربية المتحدة في مالطة، ٢٢ أغسطس ١٩٦٦، وأنظر؛

- نفسه، رسالة مدير إدارة غرب أوربا إلى مدير إدارة السلكين، ٤ سبتمبر ١٩٦٦.

(٧١) نفسه، إدارة شئون فلسطين، مذكرة معلومات، التعاون بين مالطة وإسرائيل، ٢٤ يونيو ١٩٦٦.

(٧٢) نفسه، مذكرة من عضو الإدارة السياسية بوزارة العدل إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن التعاون بين مالطة وإسرائيل، ٤ يونيو ١٩٦٦.

(٧٣) نفسه، وزارة الخارجية، إدارة المراسم، مذكرة للعرض على السيد السفير الوكيل، ١٣ أغسطس ١٩٦٦.

(٧٤) نفسه، إدارة غرب أوربا، مذكرة للعرض على السيد السفير الوكيل، ٤ أكتوبر ١٩٦٦.

(٧٥) نفسه، رسالة من سفارة الجمهورية العربية المتحدة في روما بشأن احتفالات العيد الثاني لاستقلال مالطة، ١ أكتوبر ١٩٦٦.

(٧٦) محمد أنور السادات (١٩١٨- ١٩٨١)، كان واحدًا من الضباط الأحرار في ثورة يوليو ١٩٥٢، وفي ١٩٦٠ أصبح رئيسًا لمجلس الأمة حتى ١٩٦١، ثم عاد لرئاسة المجلس بين عامي ١٩٦٤- ١٩٦٨، وفي ١٩٦٩ أصبح نائبًا للرئيس، وفي ١٩٧٠ اختير رئيسًا للجمهورية، وقد منح جائزة نوبل للسلام، وفي ١٩٧٩ عقد معاهدة السلام، واستشهد في ٦ أكتوبر ١٩٨١، انظر:

- الهيئة العامة للاستعلامات: السادات في نظر العالم، جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ب.ت، ص١.

(٧٧) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي ٠٤٨٧٦٦-٠٠٧٨، رسالة من سفارة الجمهورية العربية المتحدة في روما بشأن احتفالات العيد الثاني لاستقلال مالطة، ١ أكتوبر ١٩٦٦.

(٧٨) نفس الوثيقة.

(٧٩) نفسه، الإدارة العامة، مذكرة إلى إدارة التنسيق والمتابعة، ٢٤ مايو ١٩٦٧.

(80) CAB/148/52, Cabinet, defence and oversea policy (official) committee, defence review, working party, minutes of a meeting of the working party held in conference room 'b', London, 27th September, 1965.

(٨١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048766، قسم رعاية مصالح ج.ع.م، لندن، سفارة العراق، مذكرة بشأن "تخفيض بريطانيا قواتها العسكرية في مالطة"، ٢٥ يناير ١٩٦٧.

(82) New York Times; Jan 31, 1967, p.7.

(83) CAB/148/52, Loc. Cit.

(84) Hansard; House of Commons "UK", Monday, 30th January, 1967, London, 30 January 1967, Volume 740, (Malta), Column. 39.

(85) Central Intelligence Agency "CIA"; Intelligence Memorandum, The Malta Impasse, Feb. 2, 1967.

(٨٦) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048766، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، ليبيا- طرابلس، مالطة كمجال سياسي وكسوق تجاري للجمهورية العربية المتحدة، ٢٣ فبراير ١٩٦٧.

(٨٧) نفسه، تقرير "سري" لسفارة ج.ع.م في روما، ٤ مايو ١٩٦٧.

(٨٨) أصدرت مصر تعليمات لقواتها المسلحة في ١٦ مايو لتكون مستعدة لصد أي هجوم محتمل من إسرائيل ضد أي دولة عربية، خاصة سوريا التي هددتها إسرائيل باحتلال دمشق، ولضمان أمن قوات الطوارئ الدولية طلبت مصر سحبها فورًا، ووافقت الأمم المتحدة، وعقد مجلس الأمن اجتماعًا طارئًا يوم ٢٤ مايو ١٩٦٧ لبحث الموقف المتوتر في الشرق الأوسط، للمزيد انظر:

- سمعان بطرس فرج الله: العدوان الإسرائيلي ومجلس الأمن، ***السياسة الدولية***، عدد ٩، يوليو ١٩٦٧، صص٥٢،٥٠.

(89) Hansard; House of Lords "UK", Thursday, 1st June, 1967, London, Volume 283, Volume 740, (The Middle East), Column. 14 2.
(90) New York Times; May 24, 1967, p.1.
(91) The Times; Jun. 1, 1967, P.10.
(92) Ibid; Jun. 2, 1967, P.7.
(٩٣) الأخبار (مصر): ١ يونيو ١٩٦٧، عدد ٤٦٥٦، ص٦.
(٩٤) بالتزامن مع اندلاع حرب ١٩٦٧ أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية قوات إضافية من سلاح المشاة البحرية إلى مالطة، وسفينة التجسس الإلكتروني "ليبرتي"، وقد قصفتها القوات الإسرائيلية يوم ٥ يونيو ١٩٦٧، راجع،
_ يزيد صايغ: البحر الأبيض المتوسط، بحر محايد، أم بحيرة القوى العظمى، ***مجلة شئون عربية***، جامعة الدول العربية، الامانة العامة، عدد ١٨، أغسطس ١٩٨٢، ص١٨٢.
(95) The Times, Jun. 6, 1967, P.6.
(96) Chicago Tribune (USA); Jun. 8, 1967, P.16.
(97) The Times, Jun. 13, 1967, P. 4.
(98) Israel State Archives; ISA-mfa-Political-000mlu4, מגעים עם מלטה עם כניסת הצבא המצרי לסיני וסגירת המיצרים, Letter from Prime Minister of Malta, to Levi Eshkol, Prime Minister of Israel,
https://www.archives.gov.il/archives/#/Archive/0b0717068031bdef/File/0b07170680b47703
(99) UN. GA.; Fifth Emergency Special Session, A_PV-1542, Jun.29, 1967, Para.92: 101.
(100) Ibid.
(101) UN. GA.; Official Record, A PV. 1548, Jul.5, 1967, Para.35:37.
(١٠٢) ومن الملاحظ أن السفير الجديد تقرر أن يقدم أوراق اعتماده في النصف الثاني من شهر يناير ١٩٦٨، راجع؛
_ دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048767، سفارة ج.ع.م في روما، إلى إدارة غرب أوروبا، "سري"، ٢٢ ديسمبر١٩٦٧.
(١٠٣) نفسه، سفارة ج.ع.م، روما، رسالة إلى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية "سري"، ١٤ يوليو ١٩٦٧.
(١٠٤) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048767، مذكرة للعرض على السيد السفير الوكيل، "موقف مالطة من الأزمة وأسبابه والتوصيات في هذا الشأن"، ٩ أغسطس ١٩٦٧.
(١٠٥) نفس الوثيقة.
(106) The Times, Sep. 29, 1967,P. 12.
(١٠٧) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048767، رسالة من وزارة الكومنولث والشئون الخارجية، فاليتا، مالطة، إلى سفارة الجمهورية العربية المتحدة في روما، "مذكرة"، ٣١ أكتوبر ١٩٦٧، وأنظر؛
_ نفسه: إدارة المراسم، مذكرة إلى إدارة غرب أوربا، بشأن اتجاه حكومة مالطة لتعيين سفير غير مقيم في القاهرة، ١٦ نوفمبر ١٩٦٧؛ للاطلاع على الوثيقة؛ راجع ملحق رقم (٢).
(108) The Sunday Times of Malta; Sep. 22, 1968, P.12.
(١٠٩) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، إدارة غرب أوربا، فيلم ٤٦، محفظة ٦٦، كود أرشيفي 0078-048767، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، ليبيا، طرابلس، إلغاء تأشيرات الدخول لمالطة بالنسبة لليبيين، ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧.
(110) Hansard; House of Commons, Tuesday, 17th June, 1969, London, 17 June 1969, Volume 785, Libya (Arms Supplies), Column. 303.
(111) UN. GA.; Official Record, A PV. 1288, Dec.2, 1967, Para. 89: etc.
(112) Ibid, A PV. 1297, Dec.9, 1967, Para.1:etc.
(113) Times of Malta; Dec. 10, 1968, P.11.
(114) The Times, Nov. 26, 1968, P. 3.
(115) The Sunday Times of Malta (Malta), Mar 10, 1968, P.12

(116) Chicago Tribune; Jan 8, 1969, p.A2.
(١١٧) الأهرام: ١٣ سبتمبر ١٩٦٩، عدد ٣٠٢٢٧، صص١،٩.
(118) The Guardian (UK); Sep 20, 1969, p.2.
(119) The Washington Post (USA); Sep 14, 1969, P.15.
(١٢٠) فتحي الديب: عبدالناصر وثورة ليبيا، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص٦٧.
(١٢١) الأهرام: 21 سبتمبر ١٩٦٩، عدد ٣٠٢٣٥، ص٥.
(١٢٢) محمد سعيد القشاط: ليبيا والعلاقات التاريخية مع دول الجوار، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2017، ص١٧٦، وانظر:
_ FCO39/ 801, Foreign and Commonwealth Office, diplomatic report no. 436/71, Libya 8 September, 1971, "two years of revolution in Libya"
(١٢٣) الأهرام: 21 سبتمبر ١٩٦٩، عدد ٣٠٢٣٥، ص٥.
(١٢٤) نفسه: ٢١ سبتمبر ١٩٦٩، عدد ٣٠٢٣٥، ص٥، وأنظر،
_ The Sentinel (USA); November 13, 1969; P.38.
(١٢٥) الأهرام: 21 سبتمبر ١٩٦٩، عدد ٣٠٢٣٦، ص١، وانظر، نفسه: ٢٣ سبتمبر ١٩٦٩، عدد ٣٠٢٣٧، ص١.
(١٢٦) يدعى "Alfonso Pagani"، وكان تاجرا، وقد حاولت حكومة مالطية تعقبه إلا أنه هرب إلى إيطاليا، انظر،
_ The Jewish Post and Opinion (USA); Dec. 24, 1971, P.4.
(١٢٧) الأهرام: 26 سبتمبر ١٩٦٩، عدد ٣٠٢٤٠، ص١،
كما شاركت صحيفة "التايمز المالطية Times of Malta" في تلك المناوشات الصحفية؛ حيث نشرت مقالا في مايو ١٩٧٠، أكدت فيه: "أنه يجب أن يكون معلومًا لدى قادة الدول العربية أنه إذا استمر الاتحاد السوفيتي في تزويد "ج.ع.م" بالسلاح، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستجد نفسها ملزمة بأن تحذو حذوها، من خلال تزويد إسرائيل بالسلاح، للحفاظ على التوازن في الشرق الأوسط"، أنظر،
_ Times of Malta; May. 27, 1970, P.12.
(128) Ibid; Jul. 1, 1970, P.28.
(129) Ibid; Oct.1, 1970, P. 20.
(130) Times of Malta; Oct. 21, 1970, P.17.
(131) Ibid; Feb.2, 1971, P.13.
(132) The Times, Dec. 30, 1970; p.4.
(133) Foreign Relations of the United States "FRUS", 1969–1976, VOL. XXIV, Middle East Region And Arabian Peninsula, 1969–1972; Jordan, September 1970, United States Government Printing Office, Washington, 2008, D.25, Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, June 15, 1970, P.89.
(134) The Sunday Times of Malta, Jun. 6, 1971, P.2.
(135) Digital National Security Archive, "DNSA"; Presidential Directives Part II, United States Department of State Assistant Secretary for European Affairs, Memorandum , Memorandum for Mr. henry a. Kissinger ,the white house, Aug. 3 1971, NSSM 135: "Policy Toward Malta".
(136) Los Angeles Times (USA); Jun 29,1971, p.A6.
(137) The Washington Post; Jun 30, 1971, p. A23.
(١٣٨) السير أنتوني مامو (١٩٠٩-٢٠٠٨): شغل منصب رئيس القضاة، ورئيس مجلس الاستئناف، وبعد عام ١٩٦٤، رئيس المحكمة الدستورية، وعُين لاحقًا حاكمًا عامًا في يونيو ١٩٧١، أنظر،
_ André P. DeBattista: 'Centred in self yet not unpleased to please' Op. Cit, P.39.
(139) The Observer (UK); Jul 4, 1971, P.1.
(140) FCO17/ 1375, Record of talks between the Foreign and Commonwealth Secretary and the Moroccan Foreign Minister, Head at the Ministry of Foreign Affairs, Rabat, at 10.15

A.M. on Thursday, 16 September, 1971.

(141) FCO17/ 1501, Record of conversations between the foreign and commonwealth secretary and the Italian foreign minister at Chequers after diner on Sunday 27 June, 1971.

(142) Times of Malta; Jul.2, 1971, P.2.

(143) Ibid; Jul.9, 1971, P.9.

(144) The Jerusalem Post (Israel); Dec.20, 1971, P.3.

(145) Series of talks on Malta's relations with states, April 2012: Malta. Ministry of Foreign Affairs, Pp24 – 26. .